

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين مالك يوم الدين والصلاة والسلام على الهادي البشير السراج
المنير نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذه كلمات مستفادة ونكات مقتبسة وثمار مجتناه من شروحات المحدثين وحواشي
المحققين على المنظومة اللطيفة الموسومة بـ (البيقونية) في علم مصطلح الحديث. وهي منظومة
قد عظم وقعها، وعم نفعها، وغاية عملي فيها الجمع والترتيب علني أسلك في سلوكهم وأحشر في
زمرتهم وأنشبه بهم وأقتفي أثرهم ، وأقول ابتداء :

الحديث لغة: ضد القديم.

اصطلاحاً: ينقسم إلى قسمين (علم الحديث رواية ، وعلم الحديث دراية) والقسم الثاني
هو محل دراستنا حول هذا النظم المبارك .

والمقصود بعلم الحديث دراية: أي من جهة الدراية والتفكر في أسانيده ومتونه ، وسأعرف به
فيما يلي :

1- تعريفه : علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة
وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها.

2- موضوعه : الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

3- ثمرته (فائدته): معرفة ما يقبل وما يُردُّ من ذلك.

4- فضله: فوقانه على سائر العلوم ؛ كيف وهو من أجل العلوم الشرعية فعليه تقوم باقي
العلوم ومن لم يكن عنده إمام به خطأ وأوقع غيره في الخطأ وانحرف عن النهج السديد من حيث
يشعر أو لا يشعر سواء أكان مفسراً أو فقيهاً أو أصولياً أو واعظاً. وإن الذي يتكلم في أمور
الشرع وهو جاهل بهذا العلم معرض في الدخول تحت الوعيد النبوي (من كذب عليّ متعمداً
فليتبوأ مقعده من النار).

5- نسبه: تباينه ومخالفته وتميزه عن سائر العلوم.

6- واضعه : هو القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الشهير بالرامهرمزي.

7- اسمه: علم الحديث دراية ، ويسمى علم مصطلح الحديث، ويقال له أيضاً : علوم الحديث .

8- استمداده: من الأحاديث النبوية والآثار المروية.

9- حكمه : الوجوب العيني على قارئ الحديث، والوجوب الكفائي على أهل كل ناحية.

10- مسأله: قضاياها الباحثة عن أحوال السند والمتن كقولهم : كلُّ حديث اشتمل على اتصال السند والعدالة والضبط وخلا عن الشذوذ وعن العلة القادحة فهو صحيح وهكذا.
عرض موجز لأهم المصنفات في علم الحديث دراية :

سبق أن ذكرت أن واضع علم الحديث دراية هو الإمام الرامهرمزي (ت 360هـ)، وهو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد واسم كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي). والمقصود بقولنا إنه هو واضع هذا الفن باعتبار تأليفه كتاباً مستقلاً فيه: وإلا فقد سبق الرامهرمزي بالكتابة في جملة من علوم المصطلح لكن لا على وجه الاستقلال وإنما عرضاً في ثنايا تواليهم ومن هؤلاء على سبيل الاختصار:

1- الإمام الشافعي في كتابه الرسالة. 2- الإمام علي بن المديني في كتابه العلل (234).

3-الإمام مسلم بن الحجاج(261). 4-الإمام أبو داود السجستاني(275).

5- الإمام أبو عيسى الترمذي.

ثم جاء الرامهرمزي فألف كتابه الأنف الذكر , استوعب غالب ما كتبه من قبله ، ثم توالت المصنفات بعده وهي على النحو التالي :

1- (معرفة علوم الحديث) لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (405).

2- ثم جاء الخطيب البغدادي (463) فألف جملة من المصنفات مثل: الكفاية في علم الرواية. والجامع لأدب الراوي وأخلاق السامع حتى كان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة (629): كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه.

3- (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي (544).

4- حتى جاء الحافظ الفقيه أبو عمرو بن الصلاح (643) فلم شتات هذا الفن في كتاب عظيم اسمه: (علوم الحديث) الشهير بـ (مقدمة ابن الصلاح) فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره كما قاله الحافظ ابن حجر (852).

- عكف العلماء على مقدمة ابن الصلاح وكان لهم حولها خدمات مختلفة فمنهم من شرحها ومنهم من اختصرها ومنهم من نظمها.

- فأما الشارحون لها فمنهم:

1- بدر الدين الزركشي (794) وسمّاه (النكت على ابن الصلاح)، وحقّق رسالة علمية بالمدينة وطبع.

2- زين الدين العراقي (806) وسمّاه (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح)، وهو مطبوع عدة طبعات، أفضلها بتحقيق الدكتور/ أسامة خياط.

3- الحافظ ابن حجر العسقلاني (852) سماه: (الإفصاح على نكت ابن الصلاح)، وهو المعروف بـ (النكت على كتاب ابن الصلاح) وهو مطبوع بتحقيق الدكتور/ ربيع بن هادي المدخلي وهو مفيد للغاية غير أنه لم يكمله.

- وأما المختصرون لها فمنهم:

1- أبو زكريا النووي (676) وسمّاه: (إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق).

ثم لخصه في كتاب آخر سمّاه (التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير) وشرح هذا الكتاب العلامة السيوطي (911) في كتابه المشهور (تدريب الراوي).

2- بدر الدين بن جماعة (733) سمّاه (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي) وهو مطبوع.

3- حسين بن عبد الله الطيبي (743) سمّاه (الخلاصة في أصول الحديث) مطبوع بتحقيق/صبحي السامرائي.

4- عماد الدين بن كثير (774) سمّاه (اختصار علوم الحديث) وقد شرّحه العلامة/أحمد شاکر واشتهر شرّحه باسم (الباعث الحثيث).

5- سراج الدين ابن الملقن (804) سمّاه (المقنع في علوم الحديث)، حَقَّق رسالة علمية قديماً ولم يطبع وحَقَّقه الشيخ/عبد الله بن يوسف الجديع وهو مطبوع في مجلدين.

6- سراج الدين البلقيني (805) سمّاه (محاسن الاصطلاح في تضمين كتاب ابن الصلاح) وهو مطبوع بتحقيق الدكتورة/عائشة بنت الشاطي.

- وأما الناظمون لها فمنهم :

1- الحافظ زين الدين العراقي (806) في ألف بيت سمّاه (ألفية الحديث) وعلى هذا النظم شروحات أبرزها :

أ- شرّحه هو وسمّاه (التبصرة والتذكرة) مطبوع في المغرب قديماً.

ب- الحافظ شمس الدين السخاوي (902) وسمّاه (فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث) وهو شرح عظيم لا يستغنى عنه من أراد ضبط هذا الفن وهو مطبوع بعدة تحقيقات غالبها سيء جداً وأمتلها بتحقيق الشيخ علي حسين علي الهندي في أربع مجلدات.

ج- الشيخ زكريا الأنصاري (925) وسمّاه : (فتح الباقي على ألفية العراقي) وهو مطبوع مع شرح العراقي بتحقيق/ محمد بن الحسين العراقي الحسني، في طبعة واحدة في ثلاث مجلدات.

2- الحافظ جلال الدين السيوطي (911) في ألف بيت سمّاه (ألفية الحديث) نظمها في خمسة أيام كما ذكر في آخرها وهذا النظم أعاد فيه السيوطي ترتيب كتاب ابن الصلاح بطريقة مغايرة خلافاً لألفية العراقي التي جرى فيها على ترتيب ابن الصلاح ولم يغيّره فمن هذه الجهة فضّل بعضهم هذا النظم على نظم العراقي. وعلى هذا النظم شروحات عدة منها:

أ- شرح السيوطي نفسه وسمّاه : (البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر) ولم يكمله وقد حقّق هذا الشرح الدكتور/أنيس طاهر , والدكتور /عبد الباري الأنصاري في رسائل علمية.

ب- شرح الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي المكي , وسمّاه : (منهج ذوي النظر شرح منظومة الأثر) وقد طبع هذا الشرح وهو متوسط في مجلد.

ج- العلامة أحمد بن محمد شاكر , وهو مطبوع وليس له اسم يُعرف به.

6- وهناك جملة من الكتب صنّفها أصحابها بقصد الاختصار والتقريب للفن , وأشهر هذه

المختصرات :

(الموقظة) للحافظ أبي عبد الله الذهبي ، ويظهر أنه اختصر فيه كتاب الاقتراح لشيخه الفقيه ابن دقيق العيد .

و (ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) للحافظ ابن حجر العسقلاني وهذا الكتاب يعتبر نقلة كبيرة في هذا الفن حيث إن الحافظ أعرض عن الطريقة التي كتب بها الفن من ابن الصلاح فمن بعده , فأعاد ترتيب الفن بطريقة منطقية حيث بدأ بالكلام عن الخبر من حيث وصوله إلينا فذكر أنه على نوعين متواتر وأحاد وشرع في الحديث عن كل قسم منهما وهذا المختصر من أنفع المختصرات في هذا الفن حتى إنه مختصر يُستغنى به عن كثير من المطوّلات ولا يُستغنى بكثير من المطوّلات عنه.

لذا فقد كثرت المصنّفات في شرح هذا المختصر فمن أشهرها شرح المؤلف نفسه الموسوم بـ (نزهة النظر شرح نخبة الفكر) ، وشرح النخبة الملا علي القارئ (ت 1014) , و (اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر) للمناوي (ت 1031) وغيرها. وله نظم بعنوان (قصب السكر نظم نخبة الفكر) للأمير الصنعاني اليماني.

7- وهناك مختصر لطيف من جملة المختصرات قبله واسمه (نظم البيقونية) وهو الذي نحن بصدد شرحه والتعليق عليه.

الناظم والنظم :

أما (الناظم) فالمعلومات عنه أقل من القليل بل لا يكاد يُعرف أصلاً. ولذا فقد اختلف في اسمه : فقيل إنه عمر كما قاله النبهاني في شرحه ، وحكاه الزركلي في الأعلام على الشك ، وقيل: طه كما جزم به عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ، إذاً هو :

عمر أو طه بن محمد بن فتوح الدمشقي البيقوني ولا يُدرى هل هذه النسبة إلى بلد أو قرية أو أب أو جد أو نحو ذلك كما ذكره النبهاني ، وتوفي كما قيل سنة (1080هـ) ، هذا كل ما يُعرف عن الناظم.

وأما النظم : فشهرته تُغنى عن وصفه فهو نظم مختصر لا تتجاوز أبياته أربعاً وثلاثين بيتاً كما نصّ على ذلك الناظم في آخر نظمه بقوله :

فوق الثلاثين بأربع أتت أقسامها ثم بخير خُتمت

وهو مختصر نافع ينبغي على كل مبتدئ في هذا الفن أن يحفظه ويُلِّمَّ به ضبطاً وشرحاً. وقد قام بشرحه جماعة من الفضلاء ، فمن هذه الشروح :

- 1- (شرح الزرقاني) للشيخ محمد الزرقاني ومعه حاشية الشيخ عطية الأجهوري.
- 2- (النخبة النبهانية شرح المنظومة البيقونية) لمحمد بن خليفة النبهاني.
- 3- (التقريرات السنوية شرح المنظومة البيقونية) لحسن بن محمد المشاط، طبع مراراً أمثلها بتحقيق الأستاذ/ فواز بن أحمد زمري.
- 4- (الباكورة الجنية من قطاف متن البيقونية) لمحمد أمين بن عبد الله الأثيوبي الهري.
- 5- (التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية) لعلي بن حسن عبد الحميد الحلبي.
- 6- (صقل الأفهام الجلية بشرح المنظومة البيقونية) لمصطفى بن محمد بن سلامة.

وتم شروح أخرى كثيرة صدرت حديثاً.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا النظم عليه ملاحظات في جملة من الأبيات ؛ ولذا سوف أذكر ما استدرك عليه به من نظم وكل هذا مستفاد من استدراقات الأستاذ الدكتور/عبد الستار أبي غدة , كما تجدها في التعليقات الأثرية. وهذا ثبت بالأقسام التي استدرك عليه في تعريفها.

1- الحديث الحسن. 2- المتصل. 3- العزيز 4- المشهور

5- المعنعن. 6- المرسل.

وبعد , فهذا أوان الشروع في المقصود ، أسأل الله تعالى العون والتوفيق والحمد لله رب العالمين.

قال الناظم رحمه الله :

أبدأ بالحمد مصلياً على محمد خير نبي أرسل

أي أبدأ منظومتي بدءاً إضافياً (بالحمد) لأنه قد بدأ بالبسملة بدءاً حقيقياً أولاً , وهذا العمل من الناظم رحمه الله : اقتداء بالكتاب العزيز , وجرياً على هدي النبي صلى الله عليه وسلم في مكاتباته ومراسلاته , وعلى هذا جرى العلماء قديماً وحديثاً.

قوله (بالحمد) الحمد لغة: الثناء. وشرعاً: الثناء على المحمود بالصفات اللازمة كالحياة والعلم والسمع والبصر والوجه والصفات المتعدية كالرضا والحب والكره وغيرها.

قوله (مصلياً) أي: أبدأ منظومتي هذه بحمد الله ﷺ حالة كوني مصلياً على محمد , وأتى الناظم بالصلاة على النبي ﷺ امتثالاً لأمر الله ﷻ في كتابه العزيز

قوله (على محمد) هو سيدنا ونبينا محمد ﷺ , ومحمد علم له صلى الله عليه وسلم

وأصح ما قيل في معنى صلاة الله على عبده كما قرره العلامة ابن القيم: ما ذكره البخاري عن أبي العالية الرياحي قال:(صلاة الله على عبده : ثناؤه عليه عند الملائكة).

قوله (خير نبي أرسلنا) الألف للإطلاق والمعنى: أفضل نبي أرسله ﷺ إلى الخلق بشريعته إلى عباده كافة من الإنس والجن ، فهو ﷺ سيد الأنبياء والمرسلين وخير الخليقة كما قال صلى الله عليه وسلم: « أنا سيّد ولدِ آدم ولا فخر ».

قال الناظم رحمه الله :

وذي من أقسام الحديث عدة وكل واحد أتى وحده

(وذي) اسم إشارة بمعنى هذه , والإشارة تحتل أمرين :

(1) إلى ما في الذهن . (2) أو إلى الأمر الحسي المكتوب . وهذا بحسب حال كل

ناظم أو مؤلف

(من أقسام الحديث عدة) المعنى: وهذه من أقسام علم الحديث , فلا بد من تقدير علم ليتضح الكلام والعلماء في تقسيم الحديث مختلفون:

1- فمنهم من قسم الحديث إلى ثلاثة صحيح وحسن وضعيف ، أو إلى قسمين صحيح وضعيف , وقالوا الحسن يدخل في الصحيح والموضوع يدخل في الضعيف.

2- ومنهم من قسم الحديث إلى أكثر من ذلك مثل الناظم هنا فقد جعل أقسامه اثنين وثلاثين نوعاً . وهذان التقسيمان لا تعارض بينهما:

فالأولون نظروا إلى الحديث من حيث القبول والرد فقالوا: الحديث إما أن يكون مقبولاً وهو الصحيح والحسن وإما أن يكون مردوداً وهو الضعيف والموضوع . وهذا تقسيم صحيح .

والآخرون نظروا إلى الحديث من حيث الأنواع المندرجة تحت الأقسام المذكورة آنفاً أي صحيح وحسن وضعيف , فكان من هذه الأنواع ما يختص بالمتن كالمرفوع والموقوف , ومنها ما يختص بالسند كالعالي والنازل , ومنها ما هو مشترك بينهما كالصحيح والحسن وهكذا , وهذا تقسيم صحيح بهذا الاعتبار .

(وكل واحد أتى وحده) أي كل قسم من الأقسام التي أشير إلى وجودها سوف يأتي في النظم إن شاء الله تعالى مع حده .

والحدّ في اللغة هو : التعريف والتوضيح والبيان ، وأما في الاصطلاح فالمشهور في تعريفه: ما كان جامعاً لأفراد المحدود ومانعاً من دخول غيره فيه.

ثم قال الناظم رحمه الله :

أولها (الصّحيح) وهو ما اتصل
-
إسناده ولم يشذ أو يُعل
-
يرويه عدل ضابط عن مثله
-
معتد في ضبطه ونقله
-

شرع الناظم في بيان الأقسام التي أشار إليها في البيت السابق، فقال:

(أولها) أي أول تلك الأقسام (الصحيح) ، وهذا القسم الأول ، وهو الحديث الصحيح

لذاته وهو: لغة: ضد المريض. اصطلاحاً: ما يأتي في كلام الناظم في قوله:

(وهو ما اتصل إسناده) هذا هو الشرط الأول للحديث الصحيح وهو الاتصال : وهو أن يكون قد رواه كلُّ من رجاله عن شيخه من أول السند إلى آخره، فخرج بهذا التعريف: المرسل والمنقطع والمعضل وغيرها.

و السند أو الإسناد : هو سلسلة الرواه من أوله إلى آخره ، وإن شئت فقل: هو الطريق الموصل إلى المتن.

(ولم يشذ أو يُعل) هذان الشرطان الثاني والثالث للحديث الصحيح.

الشرط الثاني: ألا يكون الحديث شاذاً ومعنى الشاذ على المشهور: هو مخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه.

الشرط الثالث: ألا يكون الحديث مُعلاً أي به علة قاذحة في صحة الحديث ، والعلة : سبب يقدر في صحة الحديث ، سواء كانت العلة ظاهرة أم خفية. ظاهرة كفسق الراوي أو سوء حفظه. أو خفية كالإرسال والوقف.

(يرويه عدلٌ) هذا هو الشرط الرابع للحديث الصحيح والعدل هو: الشخص المتصف بالعدالة في الرواية وهو (1) المسلم (2) العاقل (3) البالغ (4) السالم من الفسق وصغائر الخسة, فدخل في هذا التعريف المرأة والرقيق.

(ضابطٌ عن مثله) هذا هو الشرط الخامس للحديث الصحيح.

والضبط هو قوة الحافظة وصيانة ما كتب منذ السماع إلى حين الأداء. وعلى هذا فالضبط قسمان :

- 1- ضبط صدر: وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه حفظاً يمكنه من استحضاره متى شاء.
- 2- ضبط كتاب : وهو أن يصون كتابه الذي كتب فيه ما سمعه منذ سمعه وصحّحه إلى أن يؤدي منه ولا يعطيه من لا يصونه ويحفظه.

فخرج بالعدل: الفاسق ومجهول العين كحدثنا رجل , ومجهول الحال كحدثنا زيد وما لا نعرف صفته.

وقوله (عن مثله) أي عن عدل ضابط مثله من أول السند إلى منتهاه وهو النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو التابعي.

فدخل في الصحيح: المرفوع وهو ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم. والموقوف وهو ما أُضيف إلى الصحابي.

والمقطوع وهو ما أُضيف إلى التابعي.

قوله (معتمد) بفتح الميم – صفة لضابط.

قوله (في ضبطه) من صدره لما يمليه من صدره. وقوله (ونقله) من كتابه لما يرويه من كتابه الذي كتبه فعلم من البيهقيين السابقين أن الحديث الصحيح لذاته هو ما جمع شروطاً خمسة وهي :

- 1- اتصال السند. 2- السلامة من الشذوذ. 3- السلامة من العلة القادحة. 4- أن يكون كلٌّ من رواته عدلاً. 5- وأن يكون كلٌّ من رواته ضابطاً لما حفظه أو كتبه. فصار تعريف الحديث الصحيح لذاته هو :

ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً أو معللاً.
مثال الحديث الصحيح الذي توفرت فيه هذه الشروط : ما رواه البخاري حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا
شعبة عن عبد العزيز بن صهيب قال: سمعت أنساً يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
دخل الخلاء قال : « اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ». رواه السبعة والسند للبخاري.
وأول من جمع الحديث الصحيح المجرد الإمام أبو عبد الله البخاري رحمه الله تعالى.

قال الناظم رحمه الله :

والْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طَرَقاً وَغَدَثَ رَجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

هنا شرع الناظم في بيان حد الحديث الحسن وقبل بيان كلامه لا بد من التذكير بمسائل :

الأولى : أن هذا القسم له أهمية كبيرة , لما وقع فيه بين العلماء من اختلاف ولما في الحكم
على الحديث بالحسن من الدقة , فإن الحكم على حديث ما بالصحة أمر سهلٌ ميسور وكذلك الحكم
على حديث ما بالضعف أو الوضع كذلك , إنما الشأن الحكم على حديث بأنه في درجة بينهما
واختلاف المحدثين في هذا النوع مرجعه – والله أعلم – إلى اختلافهم في ضابط الحديث الحسن
فبعضهم يريد به الحديث الحسن لذاته وبعضهم يريد الحسن لغيره.

الثانية: هذا القسم لم يكن معروفاً مشتهراً عند المتقدمين واختلف في أول من قسم الحديث
أقساماً ثلاثة على قولين :

1- أن أول من قسم الحديث إلى ثلاثة (صحيح وحسن وضعيف) هو الإمام أبو عيسى
الترمذي ، وقال بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية كما في الفتاوى.

2- أن هذا التقسيم وجد في كلام بعض الأئمة كالإمام أحمد وأبي حاتم وغيرهما . وأياً ما
كان الصواب ، فإن كلا الفريقين متفقون على أن أول من شهر هذا التقسيم ولهج به هو الإمام
الترمذي.

الثالثة: اختلف المحدثون في تعريف الحديث الحسن اختلافاً كبيراً فممن عرّفه الترمذي ،
والخطابي ، وابن الصلاح ، والحاكم ، وابن حجر وغيرهم ، وكل هؤلاء عرّفه بتعريف ولا يكاد
يسلم شيء منها من قدح واعتراض ، وبسط ذلك في المطولات .

(**والحسنُ المعروف طُرْقاً**) أي الحديث الحسن هو: المعروف طرّقاً : أي المعروف رواه
المخرجون له , بأن يشتهر راوٍ برواية أهل بلده كقتادة بن دعامة السدوسي في البصريين , فإن
حديثهم إذا جاء عن قتادة ونحوه ممن هو بمنزلته كان مخرجه , أي رواه معروفون لشهرة
سلسلة قتادة عند المحدثين.

(**وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت**) أي صارت رجاله الذين رووه وهم مخرجوه مشتهرة
بالعدالة والضبط والمراد بالرجال هنا الرواة ولو كانوا نساءً , وإنما عبر بالرجال نظراً للغالب .
قوله (**لا كالصحيح اشتهرت**) أي وكانت رواه اشتهرت بالعدالة والضبط لا اشتهار رجال
الصحيح عدالة وضبطاً وإنما اشتهاراً مآ لا اشتهاراً كاملاً.

- هذا هو شرح وتوضيح البيت كما هو ولكن استدرك على الناظم هذا البيت.

قال الشيخ عبد الستار أبو غدة :

والحسن الخفيف ضبطاً إذ غدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت

وهذا استدراك وجيه ، ذلك أن التعريف الذي ذكره الناظم غير مانع فإن قوله والحسن المعروف
طرّقاً يشمل غير الحسن فيدخل في هذا الحد: الصحيح والضعيف بل والموضوع فشهرة الطرق
ومعرفة المخرج لا تجعل الحديث حسناً بل ولا صحيحاً فكم من حديث عُرفت طرّقه فلم تزده إلا
ضعفاً ووهناً.

أما هذا البيت فهو قد حدّ لنا الحديث الحسن بحدٍ واضح وهو يوافق الحديث الصحيح من
وجه ويخالفه من وجه آخر ، فهو يوافق الحديث الصحيح في شروطه التالية :

1- اتصال الإسناد. 3- السلامة من العلة القادحة.

2- السلامة من الشذوذ. 4- عدالة الرواة. ويخالفه في شرط واحد وهو:

5- الضبط بنوعيه ضبط الصدر وضبط الكتاب , فالحديث الصحيح يشترط فيه تمام ضبط الراوي أما الحديث الحسن فيكون الراوي خفيف الضبط.

وعلى هذا يكون تعريفه: بأنه الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الذي خفَّ ضبطه من غير شذوذ ولا علة. وهذا هو تعريف الحديث الحسن لذاته. وهو مطابق لتعريف الحافظ ابن حجر له كما في نزهة النظر، وإن تعددت طرق هذا الحديث فيكون حديثاً صحيحاً لغيره أما الحديث الحسن لغيره فهو الضعيف إذا تعددت طرقه, ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه.

أمثلة الحديث الحسن :

- ما رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي وغيرهم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﷺ قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة وفي يدها مسكتان من ذهب فقال: أتودين زكاة هذا ؟ قالت: لا, قال : « أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار فألقتهما ». فرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده سلسلة يحكم عليها بالحسن كما نصَّ على ذلك النووي ، والذهبي ، وابن القيم, ولا وجه لمن ضعفها ولا لمن صححها.

- وما رواه الترمذي وغيره من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ». فمحمد بن عمر بن علقمة هو ابن وقاص الليثي المدني صدوق له أوهام, ومن كان هذا حاله فحديثه لا ينزل عن درجة الحسن.

مظنة وجود الحديث الحسن :-

سنن الإمام الترمذي, وبقية السنن الأربعة الأخرى سنن أبي داود و سنن النسائي و سنن ابن ماجة وغيرها من دواوين السنة عدا الصحيحين.

قال الناظم رحمه الله :

وكل ما عن رتبة الحُسنِ قَصُرُ فهو الضَّعِيفُ وهو أقساماً كَثُرُ

شرح الناظم في بيان حد الحديث الضعيف فقال:

(وكل ما عن رتبة الحُسْنِ قَصْرٌ) أي: كل حديث انحط وعجز عن بلوغ رتبة الحديث الحسن _ والحديث الصحيح من باب أولى _ فهو الحديث الضعيف المرذود لأنه لا يحتج به مطلقاً على الصحيح كما سيأتي.

قوله (وهو أقساماً كثر) بعد أن ذكر حد الحديث الضعيف الذي هو: ما لم يجمع صفة الحسن بفقد شرط من شروطه أشار إشارة مجملة إلى أن الحديث الضعيف أقسام كثيرة. والأمر كما ذكر الناظم وسيمر معنا في هذه المنظومة بعض هذه الأقسام: كالمرسل والمنقطع والمعضل والشاذ وغيرها – إن شاء الله تعالى.

أمثلة للحديث الضعيف :

ما رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم من طريق أبي بكر بن أبي مريم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأمانى ». فهذا حديث ضعيف من أجل أبي بكر هذا فإنه ضعيف كما نص عليه الذهبي وغيره.

- وما رواه الترمذي وغيره من طريق أبي السمح عن أبي الهيثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيت الرجل يعتاد المساجد , فاشهدوا له بالإيمان ». فهذا حديث ضعيف فأبو السمح صدوق ولكن روايته عن أبي الهيثم فيها ضعف.

حكم العمل بالحديث الضعيف:

الحديث الضعيف لا يخرج عن أقسام ثلاثة :

(1) إما أن يكون في العقائد ، وقد أجمع العلماء على عدم العمل به مطلقاً.
(2) وإما أن يكون في الأحكام والحلال والحرام فقد ذهب الجمهور إلى عدم العمل به مطلقاً.

(3) وإما أن يكون في فضائل الأعمال وقد اختلف العلماء في العمل به على ثلاثة أقوال :

أ- يعمل به مطلقاً وهو قول الجمهور.

ب- لا يعمل به مطلقاً وبه قال جماعة من أهل العلم منهم ابن معين والبخاري ومسلم وأحمد في كلام له يومئذ إلى هذا المذهب كما أشار إليه ابن مفلح في الآداب الشرعية.

ج- يعمل به بثلاثة شروط وهو ما انتصر له الحافظ ابن حجر:

1- أن لا يكون شديد الضعف.

2- أن لا يعتقد ثبوته عند العمل به.

3- أن يكون مندرجاً تحت أصل عام.

والصحيح من هذه الأقوال الثلاثة - والله أعلم - هو القول الثاني وهو أنه لا يعمل به مطلقاً وممن انتصر لهذا القول من المعاصرين العلامة أحمد بن محمد شاكر في (الباعث الحثيث) ، والعلامة محمد ناصر الدين الألباني في مقدمة (صحيح الترغيب والترهيب). ووجه ترجيح هذا القول : أن ما ثبت في السنة الصحيحة كفاية وغنية للمكلف.

* مظنة وجوده :

الحديث الضعيف يوجد في غالب الكتب ، وكل الكتب الستة عدا الصحيحين يوجد فيها الحديث الضعيف وكذا كتب المسانيد والمصنفات والمعاجم يوجد فيها الحديث الضعيف.

قال الناظم رحمه الله :

وَمَا أَضْيَفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعِ وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمُقْتَوِعِ

بعد أن فرغ الناظم من ذكر الحديث الضعيف شرع في بيان أقسام أخرى فجمع في هذا البيت بين نوعين من أنواع علم الحديث وهما :

(1) الحديث المرفوع :

فقال (وما أضيّف) أي : والحديث الذي أضافه الصحابي أو من دونه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو الذي يسمى الحديث المرفوع سواء كانت إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

قوله (المرفوع) لغة : كل ما رفع على غيره حساً كان أو معنى وسُمِّي الحديث به لارتفاع درجته بإضافته إلى النبي صلى الله عليه وسلم. اصطلاحاً: هو ما أضافه إلى النبي صلى الله عليه وسلم الصحابي أو التابعي أو من دونهما من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلِّقَتْ أو خُلِّقَتْ. فدخل في هذا التعريف المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ، وخرج الموقوف والمقطوع.

و يتضح من خلال هذا التعريف أن الحديث المرفوع أربعة أنواع :

- 1- المرفوع القولي : مثاله ما رواه الشيخان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ... الحديث ».
- 2- المرفوع الفعلي: مثاله ما رواه الشيخان عن ابن عباس قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة.
- 3- المرفوع التقريري : مثاله ما رواه الشيخان عن ابن عباس قال : « دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتني بضرب محنوذ فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأكل فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقلت: أحرام هو يا رسول الله ؟ قال: لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه. قال خالد فاجتررته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر ».

4- المرفوع الوصفي: وهو قسمان :

- أ) وصف خُلِّقِي : مثاله ما رواه الشيخان عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ربعةً ليس بالطويل ولا بالقصير حسن الجسم، وكان شعره ليس بجعد ولا سبط أسمر اللون إذا مشى يتكفأ.
- ب) وصف خُلِّقِي: مثاله ما رواه الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « كان صلى الله عليه وسلم أشدَّ حياءً من العذراء في خدرها وكان إذا كره شيئاً عُرف في وجهه ».

(2) الحديث المقطوع :

بعد أن ذكر الناظم الحديث المرفوع أتبعه بذكر الحديث المقطوع بقوله : (وما لتابع هو المقطوع) أي : كل حديث سواء كان قولياً أو فعلياً أضيف إلى التابعي.

* والتابعي هو: من لقي صحابياً وكان مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم دون أن يراه ومات على الإسلام ، وسمي بذلك: لانقطاعه عن درجة الرفع بعدم انتسابه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. والتابعون كُثُر ومن أشهرهم: سعيد بن المسيب , والحسن البصري وابن سيرين وأبو العالية الرياحي ومسروق الشامي وغيرهم.

مثال الحديث المقطوع :

ما رواه البخاري في الصحيح أن الحسن البصري سئل عن الصلاة خلف المبتدع فقال : (صلّ وعلية بدعته) هذا في القول.

أما في الفعل : فما رواه أبو نعيم في الحلية عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر قال : (كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله ويقبل على صلاته ويخليهم ودنياهم).

وهاهنا مسألتان لا بد من الإشارة إليهما :

أولاً: ما الفرق بين الحديث المقطوع والمنقطع ؟

لقد استعمل بعض أهل العلم كالشافعي المقطوع والمنقطع بمعنى واحد.

ولكن الذي استقر عليه الاصطلاح التقريقر بينهما : فالمقطوع يتعلق بالمتن وهو نهاية السند ومنتهاه. والمنقطع يتعلق بالسند وهو الساقط منه أحد رجاله ، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى عند قول الناظم :

وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

ثانياً: إشكال وجوابه:

قال الزركشي في (النكت): (وإدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا مدخل لها في الحديث فكيف تكون نوعاً منه, إلا أن يقال: إنه إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع صرح به ابن العربي وادعى أنه مذهب مالك).

فإن قال قائل: لماذا حرص المحدثون على العناية بهذه الأقوال مع أنهم من جملة علماء الأمة وإن كان لهم من الجلالة والقدر ما هو معلوم؟

أجاب عن هذا الإشكال الحافظ الخطيب البغدادي بقوله:

إن الفائدة في كتابة المقاطيع ليتخير المجتهد من أقوالهم ولا يخرج عن جملتهم أ.هـ.

مظنة الحديث المقطوع :

مصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وتفاسير ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر وغيرهم .

قال الناظم رحمه الله تعالى:

والمسند المتصل الإسناد من راويه حتى المصطفى ولم يبين

هنا شرع الناظم في بيان الحديث المسند فقال (والمسند) أي: والحديث المسمى بـ (المسند) عندهم هو الحديث (المتصل الإسناد من راويه حتى المصطفى) صلى الله عليه وسلم (ولم يبين) أي: وحاله أنه لم ينقطع إسناده أي: لم يحذف ولم يسقط واحد من رواته, وهذه الجملة لم تأت بمعنى جديد وإنما هي مؤكدة لمعنى الاتصال وأتى بها لتكميل البيت.

والمسند لغة: ما رفع ونسب إلى قائله حديثاً كان أو غيره.

وإصطلاحاً: اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال لا يكاد يسلم منها إلا واحد وهو الذي اختاره الناظم وعليه جمهور المحدثين واشتهر هذا التعريف عن الحاكم أبي عبد الله.

وهذا التعريف هو: ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم بسند ظاهر الاتصال. قاله ابن حجر في (النكت) هذا التعريف للمسند هو باعتبار أمثله ككتب الصحيح مثل صحيح

البخاري ومسلم وغيرهما وهناك اعتبار آخر لتعريف المسند وهو:

كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة وأمثله : مسند أحمد ، والحميدي وأبي يعلى وغيرها .

* فائدة :-

اتصال الإسناد هو من خصائص هذه الأمة فأمة الإسلام هي أمة الإسناد ولذا يقول ابن سيرين كما في مقدمة مسلم : « الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء » . وقال سفيان الثوري : الإسناد سلاح المؤمن, إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل. وقال شعبة: كل حديث ليس فيه (سمعت) قال (سمعت) فهو خل و بقل. وقال الإمام أحمد : طلب الإسناد العالي سنة عن سلف.

إذا علم هذا الأصل الأصيل عند علماء المسلمين فكيف حال من قبلهم من الأمم الأخرى.

قال أبو محمد بن حزم:

نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال, خص الله به المسلمين دون سائر الملل, وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود, لكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ, بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصاراً, وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه, وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط, وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى, وأما أقوال الصحابة والتابعين, فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً, ولا إلى تابع له, ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص أ. هـ

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وما بسمع كل راوٍ يتصل - إسناده للمصطفى فالمتصل -

شرع الناظم في تعريف الحديث المتصل.

والمتصل لغة هو: الشيء الملتئم والمتجمع بعضه إلى بعض وهو ضد المنقطع.

وفي الاصطلاح: هو ما ذكره الناظم هنا بقوله :

(وما بسمع) أي: والحديث الذي رُوي بسبب سماع (كل راوٍ) من رواه عمّن فوقه (يتصل إسناده) من أوله إلى (المصطفى) صلى الله عليه وسلم فهو الحديث المتصل أي المسمى عندهم بالمتصل هذا ظاهر كلام الناظم. وخلاصة كلامه : أن الحديث المتصل : هو الحديث الذي اتصل إسناده من أوله إلى النبي صلى الله عليه وسلم بسبب سماع كل راوٍ من رواه ممن فوقه. ولكن هذا التعريف استدراك على المؤلف بقوله :

وما بسمع كل راوٍ يتصل إسناده للمنتهي فالمتصل

ووجه الاستدراك على الناظم :

أن الناظم قصر المتصل بالحديث الذي يضاف إلى النبي ﷺ فيدخل فيه المرفوع ويخرج ما عداه كالموقوف ، ولكن هذا البيت يعرف الحديث المتصل بأنه :

ما اتصل إسناده بسماع كل واحد من رواه ممن فوقه مرفوعاً كان أو موقوفاً أو مقطوعاً. لكن يرد على هذا التعريف إيراد :

وهو أنه على هذا التعريف يدخل المقطوع وهو قول التابعي كما سبق تعريفه آنفاً وكيف يجمع بين الضدين أعني الموصول والمقطوع ؟

وهذا إيراد جيد : حيث إن الذي عليه جمهور المحدثين : أنه لا يسمى بذلك مع الإطلاق. قال الحافظ العراقي : وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز ، وواقع في كلامهم، كقولهم : هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري، أو إلى مالك ونحو ذلك ، قيل: والنكتة في ذلك أنها تسمى مقاطيع، فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة أهد.

والخلاصة : أن التعريفين : عليهما استدراك وهو ما ذكر آنفاً ، وعلم بهذا أن المسند أخص من المتصل، فكل مسند متصل ولا عكس.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

مسلسل قل ما على وصف أتى مثل أما والله أنبأني الفتى

كذلك قد حدثني قائماً أو بعد أن حدثني تبسماً

شرح الناظم في تعريف الحديث المسلسل:

فالمسلسل لغة: هو الشيء المتصل بعضه ببعض مأخوذ من التسلسل وهو التابع ومنه سلسلة الحديث.

اصطلاحاً: هو ما عرفه الناظم هنا على قصور فيه كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى : وهو قسمان :

1- مسلسل في وصف الرواة. 2- مسلسل في صفة التحمل والأداء.

قال الناظم : (مسلسل قل) أي: الحديث المسلسل قل أيها المشتغل بمصطلح الحديث في تعريفه بأنه وصفاً واحداً قولياً كان ذلك الوصف أم فعلياً. قولياً مثاله أن يتفق كل واحد من رواته على أن يقولوا : (أما والله أنبأني الفتى)

مثال المسلسل بالوصف القولي هو : ما رواه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « يا معاذ إني أحبك فقل: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ». فهذا الحديث صحيح بدون التسلسل : فإنه روى بأسانيد : «إني أحبك» إلى عصرنا ولكن هذا التسلسل لا يثبت.

وفعلياً: وذكره بقوله (كذاك) أي: مثل ما تقدم في كونه من المسلسل في وصف الرواة وهو ما إذا قال الراوي (قد حدثني) فلأن حالة كونه (قائماً) ويقول الآخر كذلك إلى آخر السند (أو) قال الراوي إن شئني (بعد أن حدثني) هذا الحديث (تبسماً) .

هذا الذي ذكر الناظم في هذين البيتين هو قسم واحد من أقسام المسلسل وهو:

1- مسلسل في وصف الرواة: وهو الحديث الذي اتفقت رواته في وصف من الأوصاف قولياً كما ذكرنا مثاله وهو حديث معاذ ، أو فعلياً فقط: وهو حديث أبي هريرة المسلسل بالتشبيك ومثله (خلق الله الأرض يوم السبت) فإنه مسلسل بالتشبيك ، أو هما معاً : مثاله :

حديث أنس المسلسل بقبض اللحية ويقول : آمنت بالقدر بعد ذكر حديث « لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره ».

2- المسلسل في صفة التحمل والأداء (وهذا القسم لم يذكره الناظم):

وهو الحديث الذي اتفقت رواته في وصف الأداء وكيفيته ولفظه.

كالمسلسل في صيغ الأداء كقول كل من رواته: سمعت أو حدثنا إلى غير ذلك.

وكالمسلسل فيما يتعلق بزمن الرواية كحديث ابن عباس : شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد.

فإن قلت : ما الفائدة من هذا النوع ؟

قال السخاوي : ومن فضيلة التسلسل الاقتداء بالنبي ﷺ فعلاً , ونحوه كما أشار له ابن دقيق العيد واشتماله على مزيد الضبط في الرواة كما قاله ابن الصلاح , ولكن قلماً يسلم سنده من ضعف .

قلت : ومما يؤكد هذا قول الحافظ الذهبي : عامة المسلسلات واهية , وأكثرها باطلة , لكذب رواتها , و أقواها المسلسل بقراءة سورة الصف والمسلسل بالدمشقيين والمسلسل بالمصريين , والمسلسل بالمحمدين إلى ابن شهاب . أ . هـ . من (الموقظة) .

أشهر المصنفات فيها :

كتب كثير من أهل العلم في هذا النوع وغالب تصانيفهم مشتملة على جمع للأحاديث المسلسلة وليس مرادهم الحديث عن هذا النوع ووضاوبه , وممن كتب في ذلك :

1- المسلسل بالأولية لأبي طاهر السلفي (576).

2- العذب السلسل في الحديث المسلسل للحافظ أبي عبد الله الذهبي.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

عزیز مروی اثنين أو ثلاثة مشهور مروی فوق ما ثلاثة

في هذا البيت تكلم الناظم عن نوعين من أنواع علوم الحديث وهما: العزيز والمشهور , و هما قسمان من أقسام خبر الأحاد.

وما أجمل الطريقة التي سلكها الحافظ ابن حجر في (النخبة) حيث بدأ ببيان أقسام الخبر فقال:
الخبر: إما أن يكون له طرقٌ بلا عدد معين أو مع حصر بما فوق الاثنين أو بهما, أو بواحد :

فالأول: المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه.

والثاني: المشهور: وهو المستفيض , على رأي.

والثالث: العزيز , وليس شرطاً للصحيح, خلافاً لمن زعم.

والرابع: الغريب وكلها – سوى الأول – آحاد. أ. هـ.

فالخبر باعتبار وصوله إلينا على نوعين : أ- خبر متواتر. ب- خبر آحاد.

والآحاد أقسام ثلاثة : 1- الغريب. 2- العزيز. 3- المشهور.

والناظم تعرض هنا للعزيز والمشهور وأرجأ الحديث عن الغريب بعد أربع أبيات عند قوله :
وقل غريب ما روى راوٍ فقط ، ونعرض لشرح كل قسم بحسب ترتيب المؤلف, ولو أنّ ما ذكرناه
عن الحافظ في الترتيب أمثل من ترتيب الناظم.

أولاً: العزيز :

وهو لغة: مشتق إما من العزّة ، وهي القلّة والندرة. وإما من القوة والشدة , وعلى هذا يكون سبب
تسميته لقوته لمجيئه من طريق آخر.

اصطلاحاً: وقع في عبارات أهل العلم في تعريفه اختلاف على قولين:

أولهما: ما ذكره الناظم هنا بقوله : (عزيز مروي اثنين أو ثلاثة)

ومعنى ذلك أنه يرى أن العزيز: ما انفرد بروايته اثنان أو ثلاثة.

وهذا التعريف للعزيز تبع فيه الناظم جماعة من أهل العلم وهم: الحافظ أبو عبد الله بن مندة ، وأبو
عمرو بن الصلاح ، وأبو الفداء بن كثير ، والجلال السيوطي.

وهذا التعريف ليس بمرضي إذ به لا يحصل الفصل بين تعريف العزيز والمشهور كما سيأتي:

الثاني: هو الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين. وهذا اختاره الحافظ ابن حجر في
النزلة. وبه يحصل التفريق بين العزيز والمشهور.

وقد تبع الدكتور / عبد الستار أبو غدة الحافظ ابن حجر في هذا التعريف، فقال :

(عزيز مروى اثنين يا بحأته)

وهل من شروطه : ألا يزيد عدد الرجال في كل طبقة عن اثنين ؟

الصحيح أنه ليس بشرط وإنما لا بد أن يقل عدد الرواة عن كل راوٍ عن راويين في جميع
طبقات السند.

مثاله : ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة : أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال: « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين ». .
ثانياً: المشهور.

وهو لغة: الشيء الذي اشتهر ووضح عند الناس , وسمى بذلك لوضوحه. اصطلاحاً: وقع فيه
اختلافٌ بين أهل العلم :

- فعلى قول المؤلف : (مشهور مروى فوق ما ثلاثة) ، وعلى هذا يصبح تعريفه عنده: بأنه
الحديث الذي رواه أربعة فأكثر. لأنه قيده بما فوق الثلاثة.

- وهناك تعريف آخر ذكره الحافظ ابن حجر وهو : ما رواه ثلاثة فأكثر، ونظمه الدكتور/أبو غدة
فقال مستدركاً على الناظم :

مشهور مروى عن الثلاثة

وعلى هذا يصبح التعريف المختار: ما رواه ثلاثة رواه فأكثر في كل طبقات السند ما لم يبلغ حد
التواتر. فإن قيل: وما الفرق بين التعريفين ؟

فالجواب: أنه على تعريف الناظم : لا يطلق على سند حديثٍ ما بأنه مشهور إلا إذا كان رجاله
أربعة فأكثر , وعلى هذا فما رواه ثلاثة رواه لا يُسمى مشهوراً وإنما هو إسناد عزيز. أما على
تعريف ابن حجر وهو المختار : فإن المشهور ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يبلغ درجة التواتر.

* مسألة :

كلُّ ما تعرضت له هنا هو تعريف الحديث المشهور حسب اصطلاح المحدثين وهو قسيم الحديث العزيز والغريب والثلاثة أقسام الأحاد.

لكن هناك ما يُسمى بالمشهور, ويريدون به غير المشهور الاصطلاحي وهو: الحديث المشهور على الألسنة : وهو الحديث الذي يشتهر عند فئة من الناس, أو في جيل من الأجيال لدواعي معينة.

وهو أنواع عدة :

(1) مشهور بين أهل الحديث خاصة.

(2) مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام.

(3) مشهور بين الفقهاء.

(4) مشهور بين الأصوليين.

(5) مشهور بين النحاة.

(6) مشهور بين العامة.

وقد يكون من هذه الأحاديث المشتهرة على الألسنة ما ليس له أصل أو سند, وقد تكون صحيحة أو متواترة, وقد تكون ضعيفة , وكم من حديث شهرته طبقت الأرض على ألسنة الناس وهو حديث موضوع. ومن الأمثلة على هذه الأنواع ما يلي

(1) مثال المشهور عند أهل الحديث خاصة حديث أنس المتفق عليه: (أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان).

(2) ومثال المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام حديث « المسلم من سلم المسلمون

من لسانه ويده » متفق عليه.

(3) ومثال المشهور عند الفقهاء حديث « لا ضرر ولا ضرار » رواه ابن ماجة ومالك

وأحمد والبيهقي وهو حديث حسن كما قاله الألباني.

(4) ومثال المشهور عند الأصوليين حديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » رواه ابن ماجة والبيهقي والحاكم وابن حبان والطحاوي وهو صحيح بلفظ « وضع الله عن أمتي ».

(5) ومثال المشهور عند النحاة حديث : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » حديث لا أصل له وذكره ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث بلا إسناد كما قاله الحافظ ابن حجر.

(6) ومثال المشهور بين العامة حديث « من دلّ على خير فله مثل أجر فاعله » رواه مسلم.

وهناك أحاديث كثيرة مشتهرة عن السنة الوعاظ والخطباء وليس لها أصل ومن ذلك « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » قال فيه الذهبي : أحسب أنه موضوع ، وحديث : « المؤمن كيس فطن » وهو موضوع ، وحديث : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » حديث ضعيف قاله الزرقاني ، والألباني ، وحديث : « يس لما قرئت له » لا أصل له ، وحديث : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ضعفه الألباني.

- أشهر المؤلفات في هذا النوع :

اهتم العلماء قديماً وحديثاً ببيان الأحاديث التي يتناولها الناس في أحاديثهم ، فحاولوا جمعها في مصنفات خاصة ، وكشفوا عن حالها وأبانوا عن درجتها ، غير أن كل هؤلاء العلماء لم يخصّوا نوعاً من أنواع الأحاديث المشتهرة على الألسنة بمؤلف مستقل ، بل غالب مؤلفاتهم تجمع كلّ حديث مشتهر على الألسنة بغض النظر عن اشتهاؤه على أي لسان وإن كان غالب ما ذكره فيها هو مما اشتهر على ألسنة العوام ومن هذه المؤلفات:

1- أول من أشار إلى هذا النوع من التصنيف الإمام ابن قتيبة في كتابه (تأويل مختلف الحديث).

2- و جمع علاء الدين بن العطار فتاوى شيخه النووي وفيها جملة من الأحاديث التي سئل عنها فأبان عن حالها.

- 3- وجمع شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة صغيرة (أحاديث يرويها القصاص عن النبي صلى الله عليه وسلم).
- 4- وجاء بدر الدين الزركشي (794 هـ) فألف كتابه (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) وهو أول من مصنف مستقل لهذا الغرض والله أعلم .
- 5- وجاء الحافظ ابن حجر فألف كتابه « اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة » ولا وجود لهذا الكتاب غير أن العجلوني في كتابه صرح بنسبته لابن حجر ونقل عنه كثيراً.
- 6- وجاء الحافظ السخاوي (902) فألف أجمع كتاب في هذا الفن وهو (المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة) وهو كتاب حافل وكل من جاء بعده اعتمد عليه.
- 7- وجاء السيوطي (911) ولخص كتاب الزركشي وزاد عليه كثيراً في كتاب سماه (الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة).
- 8- وجاء ابن الديبع الشيباني (944) واختصر كتاب السخاوي وزاد عليه في كتاب سماه (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث).
- 9- وجاء أبو عبد الله الزرقاني (1122) فاختصر كتاب السخاوي وأسماه (مختصر المقاصد الحسنة وعندي أن مؤلف الزرقاني هذا من أنفع المختصرات وخاصة بالخدمة التي قدمها له الدكتور/الصباغ.
- 10- وجاء إسماعيل العجلوني (1162 هـ) وألف كتابه (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس) وهو مختصر لكتاب السخاوي، مع زيادات عليه .
- 11- وبعده محمد بن درويش الشهير بالحوت في كتابه (أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب) وتوفي سنة (1276 هـ).
- 12- وهناك رسالة موجزة للشيخ محمد الأزهري (1325 هـ) بعنوان: تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوععة على سيد المرسلين.

والحاصل: أن المؤلفات في هذا الباب كثيرة وإنما ذكرت أشهرها, وفي كل عصر ما زالت الأمة بحاجة إلى مؤلفات في هذا الموضوع, لأنه لا يخلو زمان من أحاديث جديدة مختلفة.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

معنعن كعن سعيد عن كرم ومبهم ما فيه راو لم يسّم

في هذا البيت ذكر الناظم نوعين من أنواع علوم الحديث وهما : المعنعن والمبهم.

أولاً: المعنعن :-

والناظم استغنى عن ذكر تعريفه بذكر مثاله وصورته. فقال: (كعن سعيد عن كرم) و المعنعن لغة : هو الكلام الذي كثر فيه لفظ عن.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي روي بلفظ "عن" من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع أو نحوها وهو قول الراوي : فلان عن فلان.

وتعريف هذا النوع مما استدرك على الناظم. قال الدكتور/ أبو غدة :

معنعن المدلسين عن كرم

وليس هناك كبير فرق بين التعريفين فكلاهما قاصران :

غير أن تعريف المستدرك أقرب من تعريف الناظم حيث إنه قيّد العنعنة المؤثرة التي يبحث فيها المحدثون بعنعنة المدلسين. أما تعريف الناظم فقد أطلق الكلام في العنعنة, وعلى هذا فإن للعنعنة حالتين:

الحالة الأولى : أن يكون المعنعن مدلساً، وهذا له صور أربع :

1- أن يكون تدليسه نادراً. ومثال هؤلاء: يحيى بن سعيد الأنصاري.

حكمه : هذا التدليس مما يُغتفر له كما نصّ على ذلك ابن حجر.

2- أن يكون تدليسه قليلاً في جانب ما روى من الأحاديث الكثيرة.

مثاله: سفيان الثوري , وسفيان بن عيينة.

و هؤلاء قد احتمل الأئمة تدليسهم كما نصّ عليه الحافظ ابن حجر وغيره.

3- أن يكون ثقة حافظاً ولكنه يُكثر من التدليس.

مثاله: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم .

و هؤلاء لا يحتج من حديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسماع مهما كان نوع تدليسهم.

4- أن يجتمع فيه وصفان : التدليس والضعف.

مثاله: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، و عبد الله بن لهيعة على خلاف فيه

فهؤلاء روايتهم مردودة بكل حال، فإن صرح بالسماع ردت روايته لضعفه وإن لم

يصرح بالسماع عظم الخطب لجمعه علتين : الضعف والتدليس.

الحالة الثانية : أن يكون المعنعن غير مدلس ولكنه ثقة.

وهؤلاء روايتهم مقبولة سواء عنعنوا أم لا فحديثهم مقبول مطلقاً. مثالهم: مالك وأحمد وغيرهما

من الثقات الذين لم يعرفوا بالتدليس.

ومما يلحق بالحديث المعنعن ويأخذ حكمه : الحديث المؤنن ، وهو كقول الراوي : حدثنا فلان أن

فلاناً قال كذا .

ثانياً: المبهم :- وهذا نوع آخر من أنواع علوم الحديث ، وهو الذي عرّفه الناظم بقوله:

.....
ومبهم ما فيه راوٍ لم يُسم

وتعريفه لغة: مأخوذ من الإبهام وهو ضد الإيضاح.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي في متنه أو في سنده شخص لم يُسمّ سواء كان هذا الشخص رجلاً أو

امراً.

أقسامه : الإبهام في الحديث على نوعين :

الأول: مبهم المتن : وهو أن يرد حديث يكون في متنه راوٍ مبهم مثل: جاء رجل، أو

دخلت امرأة أو نحو ذلك.

مثاله : ما ثبت في المسند وغيره عن ابن عباس ؓ : أن رجلاً قال: يا رسول الله : الحج كل عام ؟) . فهنا أبهم اسم الرجل ولكنه عُرف برواية أخرى وهو: الأقرع بن حابس.

حكمه: هذا الإبهام لا يضر لأن جهالة اسم رجل أو امرأة في القصة أو الخبر لا تضر على أن الأصل في مبهم المتن أن يكون من الصحابة وهم عدول كلهم.

ومع ذلك فقد اهتم العلماء رحمهم الله بالكتابة في هذا النوع فممن كتب فيه :

1- الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي في كتابه (الغوامض والمبهمات) .

2- والحافظ الخطيب البغدادي في كتابه (الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمة) .

3- والحافظ أبو القاسم ابن بشكوال في كتابه (غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة) .

4- والحافظ محيي الدين النووي لخص كتاب الخطيب السابق في كتاب سماء (الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات) .

الثاني : مبهم السند : وهو أن يرد حديث في إسناده راوٍ مبهم لم يُسم مثل: حدثني رجل, أو أخبرني شيخ وهذا النوع له صورتان:

الصورة الأولى : كأن يأتي في رواية حدثني رجلٌ صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهذا إبهام لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول كما سبق تقريره في مبهم المتن.

الصورة الثانية: أن يأتي ذكر المبهم أثناء السند كقولهم حدثنا شيخ عن سعيد بن أبي عروبة عن بذكر بقية الإسناد. فهذا الإبهام مؤثر على الحديث من حيث الحكم.

مثاله : ما رواه أبو داود وغيره من طريق حجاج بن فرافصة عن رجل عن أبي سلمة عن أبي هريرة ؓ : (المؤمن غر كريم) .

حكمه : التوقف في تصحيح هذا الإسناد والحكم عليه بالضعف لأنه لا بد أن يعرف اسم المبهم إذ شرط قبول الخبر عدالة الرواة ومن أبهم اسمه لا تُعرف عينه فكيف عدالته؟؟

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رَجَالُهُ عِلًّا وَضَدَهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا

في هذا البيت ذكر الناظم نوعين من أنواع علوم الحديث : وهما نوعان متقابلان و هما: العالي والنازل.

أولاً: العالي: وهذا النوع من مباحث الإسناد وهو لغة: الشيء المرتفع على غيره.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي قلّت رجال إسناده , أي عدد رجاله بالنسبة إلى غيره.

أقسامه : الإسناد العالي قسمان :

(1) العلوّ المطلق : وهو القرب من الرسول ﷺ مع صحة السند ، ومثاله :

ما رواه البخاري : حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: (غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات , وغزوت مع ابن حارثة استعمله علينا).

وغالب ما يقع لأصحاب المصنفات الحديثية من الأسانيد العالية أحاديث ثلاثية الإسناد وأكثر هذه الكتب ثلاثيات هو مسند الإمام أحمد , ويليه عبد بن حميد ثم البخاري وسنن الترمذي فيها حديث واحد ثلاثي , وأما مسلم وأبو داود والنسائي فلا وجود للثلاثيات فيها بل أعلى ما يكون عندهم الرباعيات , وأما ابن ماجة فعنده خمسة أحاديث.

(2) العلو النسبي : وهو أنواع :

أ- القرب من إمام من أئمة الحديث مع صحة السند كشعبه بن الحجاج.

ب- القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة.

ج- العلو بتقدم وفاة الراوي.

د- العلو بتقدم السماع من أحد الأشياخ.

وهذان الأخيران اهتم بها من كتب في السابق واللاحق ومن هؤلاء :

الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي(467)في كتابه(السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد).

وصورته : أن الراوي يحدث عنه رجل من القدماء ، ثم يعيش ذلك الراوي بعد ذلك الرجل زماناً إلى أن يدركه بعض أصاغر الرواة فيحدثون عنه .

وفائدة معرفة هذه الصورة: دفع ظن الغلط في تلاميذ الراوي ، فإنك ربما تسأل : كيف اتفق فلان وفلان في الرواية عن ذلك الشيخ ، وبين وفاتيهما زمان بعيد ؟

ومن أمثله : أن الإمام الزهري روى عن تلميذه مالك بن أنس، وقد توفي الزهري سنة أربع وعشرين ومائة، وممن روى عن مالك زكريا بن دويد الكندي، وكانت وفاته بعد وفاة الزهري بمائة وسبع وثلاثين سنة أو أكثر. قاله ابن الصلاح.

وهكذا روى البخاري عن محمد بن إسحاق السراج، وروى عن السراج أبو الحسن أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة، فإن البخاري توفي سنة ست وخمسين ومائتين، وتوفي الخفاف سنة أربع وتسعين وثلاثمائة. كذا قال ابن الصلاح.

ثانياً: النازل : هذا هو النوع الآخر الذي ذكره الناظم في عجز البيت وهو مقابلٌ للنوع الأول وهو الذي عرفه بقوله :

.....
-
وضده ذاك الذي قد نزل

و تعريفه لغة : هو الشيء السافل الذي تحت غيره.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي كثر رجال إسناده بالنسبة إلى غيره.

أما أقسامه :

فإنه يُقسّم بمثل تقسيم الحديث العالي ، وإنما الفرق بينهما هو:

أن العالي يوصف في كل قسم بالقرب والعلو ، وأما النازل فيوصف بالبعد والنزول.

وأشهر من كتب في هذا الفن الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في جزء أسماه (العلو والنزول في الحديث).

قال الناظم رحمه الله :

وما أضفته إلى الأصحاب من قول وفعل فهو موقوف زكن

في هذا البيت يُعرّف الناظم نوعاً آخر من أنواع علوم الحديث , وهذا النوع قسيم لنوعين سبق الحديث عنهما , وهما المرفوع والمقطوع , وكان الأولى ذكره معهما .

و الموقوف لغة: اسم مفعول من الوقف , كأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ولم يتابع سرد باقي الإسناد .

اصطلاحاً: ما عرفه الناظم بقوله : هو الحديث الذي أُضيف إلى الصحابي سواء كانت هذه الإضافة قولاً أو فعلاً . ومعنى قوله (زُكِن) أي: علم وعُرف وفُهم .

و الحديث الموقوف أقسام ثلاثة :

(1) الموقوف القولي: وهو أن يكون قولاً للصحابي وأمثله كثيرة معلومة منها:

ما رواه البخاري في الصحيح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يُكذب على الله ورسوله) صلى الله عليه وسلم .

(2) الموقوف الفعلي: وهو أن يكون فعلاً للصحابي ومثاله:

ما رواه البخاري أيضاً: (أن ابن عباس رضي الله عنه أمّ الناس وهو متيمم) .

(3) الموقوف التقريري : وهو أن يرى أحد الصحابة تابعياً يفعل فعلاً ويُقرّه عليه .

قال الناظم رحمه الله تعالى:

ومرسل منه الصحابي سقط وقل غريب ما روى راوٍ فقط

هنا ذكر نوعين من أنواع علوم الحديث وعرف كل نوع على حدة . وهذان النوعان هما :

المرسل والغريب .

أولاً: المرسل :-

وهو لغة: الشيء المطلق كالبهيمة المرسله للرعي , وقيل في اشتقاقه غير ذلك .

اصطلاحاً: له عدة تعاريف ومنها ما ذكره الناظم بقوله:

(1) الحديث الذي سقط من إسناده ذكر الصحابي وهو ما ذكره بقوله :

ومرسلاً منه الصحابي سقط

ولكن هذا التعريف استدرك على الناظم ، قال الدكتور/ أبو غدة :

ومرسلاً مَنْ فوق تابع سقط

وعلى هذا الاستدراك يكون تعريف المرسل:

(2) هو الحديث الذي يرفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ دون أن يذكر الوسطة إن كانوا

صحاباً أو تابعين.

ولاشك أن تعريف المستدرك أولى وهو المعتبر عند المحدثين ووجه الاستدراك على

الناظم أنه لو تحقق من أن الساقط من الإسناد صحابي لما حكمنا على هذا الإسناد بالإرسال ذلك

لأن الإرسال نوع من أنواع الحديث الضعيف.

مثاله:

ما رواه أبو داود في المراسيل عن الزهري (أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بناسٍ

من اليهود في خيبر في حربه فأسهم لهم). فالزهري إمام من التابعين ولكنه لم يذكر الوسطة بينه

وبين النبي ﷺ فحكم على هذا الإسناد بالضعف والانقطاع كما قاله البيهقي.

الكتب المصنفة في المراسيل:

1- الإمام أبو داود السجستاني في كتاب (المراسيل) .

2- والإمام أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي في كتاب (المراسيل) وهما مرتبان على الأبواب

ثانياً: الغريب : وهو : لغة: من تفرد عن أهله وبعد عن وطنه.

اصطلاحاً: هو ما عرفه الناظم بقوله :

وقيل غريب ما روى راوٍ فقط

.....

ومعناه: الحديث الذي انفرد بروايته شخص واحد في أي موضع من السند.

مثاله : حديث : « إنما الأعمال بالنيات ».

انفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وانفرد به عن عمر علقمة بن وقاص الليثي وانفرد به عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي, وانفرد به عن التيمي يحيى بن سعيد الأنصاري ورواه عن يحيى جمع كثير من الأئمة الحفاظ.

حكمه: الأصل في الغرائب الضعف ولذا جاء عن كثير من السلف ذم الغريب وذم من تتبعه ومن ذلك قول الإمام أحمد : لا تكتبوا الغرائب , فإنها مناكير , وغالبها عن الضعفاء.

ومع ذلك : فربما يكون الحديث غريباً وتجمع الأمة على صحته كحديث عمر السابق.

*** تنبيه:**

سبق أن ذكرت أن الغريب قسيم العزيز والمشهور وهم أقسام ثلاثة للحديث الأحاد الذي هو قسيم المتواتر .

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

هنا شرع الناظم يعرف نوعاً آخر من أنواع الفن وهو : المنقطع. وتعريفه: لغة: مأخوذ من الانقطاع الذي هو ضد الاتصال. واصطلاحاً: اختلف في تعريفه على أقوال كثيرة أشهرها اثنان:

(1) ما ذكره الناظم هنا بقوله: إنه الحديث الذي انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه ودون

الالتفات إلى موضع الانقطاع سواء كان من أول الإسناد أم من وسطه أم من آخره, وسواء كان راوٍ واحد أو أكثر , وعلى هذا فيدخل في هذا التعريف أنواع أخرى.

مثل: المرسل والمعضل والمعلق فالمنقطع أعم منها مطلقاً حيث إنه يشمل الأنواع الثلاثة كلها وهذا التعريف قال به جماعة من المحدثين والفقهاء أشهرهم الخطيب البغدادي وأبو عمر بن عبد البر.

(2) وقيل هو: الحديث الذي سقط من إسناده راوٍ واحد قبل الصحابي في موضع الواحد.

وهذا التعريف هو المشهور عند المحدثين ، وممن قال به الحافظ العراقي وتلميذه الحافظ ابن حجر والسيوطي وغيرهم ، وعلى هذا التعريف استقر الاصطلاح.

وتبقى الإشارة إلى مسألتين :

الأولى : التفريق بين المنقطع والمقطوع:

قد يحصل عند بعض طلبة العلم التباس بين المصطلحين للتشابه بين اللفظين فلا بد أن نشير إلى فرق أصلي بين المصطلحين وهو :

أن المنقطع من صفات الإسناد كما سبق في تعريفه آنفاً ، والمقطوع من صفات المتن كما ذكرناه في موضعه. والله أعلم.

الثانية : مما يلحق بالمنقطع : المعلق.

وهو اصطلاحاً: ما حُذف من أول إسناده راوٍ أو أكثر على التوالي فهو متصل بالجهة العليا، ومنقطع من الجهة الدنيا.

مثاله: ما رواه البخاري قال: وقال أبو موسى: غطى النبي صلى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل عثمان.

حكمه : الأصل في المعلق أنها مردودة بسبب انقطاع في السند ، وجهالة بأحوال

الراوي ، أو الرواة المحذوفين، وفي الكلام عليها في صحيح البخاري مباحث مبسطة في المطولات

قال الناظم رحمه الله تعالى:

والمعضل الساقط منه اثنان

هذا الجزء من البيت ذكر فيه الناظم نوعاً آخر وهو:

المعضل: وتعريفه: لغة: الشيء المعجوز عنه كالداء الذي أعضل الأطباء وأعجزهم علاجه. اصطلاحاً: هو الحديث الذي سقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي في موضع واحد من السند وفي أثناءه. هذا هو التعريف المختار للمعضل ، أما تعريف الناظم له فقاصر لأمرين :

1- أنه عرفه بأنه ما سقط منه راويان اثنان وأطلق ولم يبين موضع السقط ، هل هو في أول الإسناد أم في آخره .

2- ثم إنه لم يوضح هل السقط يكون على التوالي ، أم لا .

والحاصل: أن الناظم عرّف المعضل بأنه الحديث الذي سقط من إسناده راويان ، فأجمل فصار يدخل في هذا التعريف المنقطع. وعلى هذا لا بد من تقييد المعضل : بأنه ما سقط من إسناده راويان على التوالي.

ولا بد أيضاً من إضافة : على التوالي في تعريفه ، وخرج بقولهم: وفي أثناءه. الحديث المعلق.

مثاله: ما رواه الحاكم بسنده إلى القعني عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : « للمملوك طعامه , وكسوته بالمعروف , ولا يُكف من العمل إلا ما يطيق ». فهذا الحديث معضل لأن بين مالك وأبي هريرة راويين وهما محمد بن عجلان المدني ووالده عجلان مولى فاطمة بنت عتبة المدني.

حكمه: الحديث المعضل من باب الأحاديث المرذودة لأمرين :

(1) انقطاع السند. (2) الجهالة بالرواة المحذوفين.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وما أتى مدأساً نوعان
-
الأول الإسقاط للشيوخ وأن
-
والثاني لا يسقطه لكن يصف
-
أوصافه بما به لا يعرف
-

في عجز البيت الأول والبيتان الثاني والثالث عرف الناظم نوعاً آخر من أنواع علوم الحديث ، وهو : المدلس.

تعريفه : لغة: الشيء المخفي وهو مشتق. إما : من كتمان عيب السلعة في البيع. وإما من الدّلس وهو اختلاط الظلام واشتداده. سُمي به لاشتراكهما في الخفاء. واصطلاحاً: إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره.

بيان ما في الأبيات :

أولاً: لم يذكر الناظم هنا تعريف المدلس وبيان حدّه وإنما اكتفى بذكر أقسامه.

ثانياً: انتقَدَ على الناظم في بناء هذه الأبيات أمور:

أ- استدراك الدكتور/ عبد الستار أبو غدة على الناظم في البيت الثالث : وهو قوله:

الثالث لا يسقطه لكن يصف أوصافه بما به لا يعرف

-

ومحل الاستدراك : استبدال كلمة (الثاني) بكلمة (الثالث) وذلك مصيرٌ من المستدرك إلى أن أنواع التدليس ثلاثة : وسوف يأتي تفصيل ذلك وأحسب أن المستدرك لم يأت بشيء باستدراكه هذا.

ب- في التعليقات الأثرية لعلي حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي. عند ذكره للبيت

الثالث وجدت مباينة في عجز البيت ففي المشهور من النظم.

أوصافه بما به لا يعرف

-

والذي في الشرح المذكور :

إسناده بما به لا يعرف

.....

فلا أدري هل هذا منه على وجه الاستدراك أم أن النسخة التي اعتمد عليها في الشرح مثبتٌ فيها ما أثبتته. فالله أعلم أي الاحتمالين هو الصواب: غير أن هذا الفرق لا يبنني عليه كبير شيء وإن كنت أرى أن لفظة (إسناده) أولى من لفظة (أوصافه) والله أعلم.

ج- وقع للناظم في البيت الثالث لحن استدركه عليه بعض الشراح وهو قوله (لا يعرف).

قال الشيخ/محمد أمين الهرري في (الباكورة الجنية من قطاف متن البيقونية): اعلم أن قول الناظم لا يعرف غير عربي بل هو لحنٌ إذ لا يقال إنعرف كما لا يقال إنعدم ، ولو قال:

والثاني لا يسقطه لكن يصف أوصافه بما به لا يتصف

لكان صواباً وإن وجد فيه بعض عيوب القوافي أ. هـ.

أقسام التدليس :

اختلفت اجتهادات العلماء في ذكر أقسام التدليس على أقوال عدة :

فمنهم من يرى أن أقسامه اثنين ومنهم من يراها ثلاثة ومنهم من يراها خمسة أقسام وغاية ما بلغوا بها ستة أقسام ، والواقع : أن خلافهم في التقسيم صوري شكلي إذ يرى بعضهم أن هذه الستة ترجع إلى ثلاثة. ومنهم من يرى أنها ترجع إلى اثنين وأشهر هؤلاء برهان الدين البقاعي. والأقسام التي ذكرها الناظم هنا نوعان. فنذكرهما ثم نذكر نوعاً ثالثاً.

فتكون الأقسام ثلاثة وهي المشهورة عند غالب المشتغلين بالفن وهي التي يكثر استخدامها

عند المحدثين الأوائل ، فما ذكره الناظم من الأقسام ما يلي:

الأول: تدليس الإسناد:

و هو: أن يسقط الراوي اسم شيخه ويرتقي إلى شيخ شيخه الذي لقيه فيسند ذلك الحديث

إليه بلفظ يوهم أنه سمع منه وهو لم يسمع. وصيغ هذا الإيهام كما قال الناظم : (عن) و (أن)

ويُزاد (قال) على ما ذكره الناظم فإن قال فيما لم يسمعه : أخبرنا أو حدثنا أو قال لي أو قرئ عليه وأنا حاضر ونحو ذلك فإنه كذاب لأنه أخبر بخلاف الواقع. وهذا التعريف لتدليس الإسناد هو الذي ذكره الناظم مجملاً عند قوله :

الأول الإسقاط للشيوخ وأن ينقل عن فوقه بعن وأن

مثاله :

ما أخرجه الحاكم بسنده إلى علي بن خشرم قال: قال لنا سفيان بن عيينة : عن الزهري. فقيل له: سمعته من الزهري ؟ فقال: لا, ولا ممن سمعه من الزهري. حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري. ففي هذا المثال: أسقط ابن عيينة اثنين بينه وبين الزهري , وهما : عبد الرزاق ومعمر بن راشد الأزدي.

الثاني: تدليس الشيوخ :

وهو : أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه, فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يشتهر به أو يُعرف إما لضعفه أو صغر سنّه أو أغراض أخرى. وهذا التعريف لتدليس الشيوخ هو الذي ذكره الناظم أيضاً بقوله:

والثاني لا يسقطه لكن يصف أوصافه بما به لا يُعرف

مثاله: ما ذكره ابن الصلاح في (المقدمة) من صنيع أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء حيث كان يقول حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله. ويريد بذلك أبا بكر بن أبي داود السجستاني , فهو بصنيعه هذا قد وعّر طريق معرفته على السامع وجعلها شاقة.

ومن هذه الصور ما يصنعه البخاري في الصحيح مع شيخه محمد بن يحيى الذهلي. فإنه تارة يسميه فقط بقوله : حدثنا محمد بن عبد الله فينسبه إلى جده. وتارة يقول: حدثنا محمد بن خالد فينسبه إلى والد جده.

وسبب ذلك ما وقع بينهما في مسألة اللفظ كما هو مبسوط في ترجمتهما من سير أعلام النبلاء وغيره من المصنفات , فزكاء نفس البخاري منعه من تجاهل علم الذهلي. فذكره ولكن لم تطب نفسه بذكر اسمه الصريح الذي اشتهر به.

* فائدة :-

قال الحافظ في (النكت): ويلتحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلاد, كما إذا قال المصري : حدثني فلان بالأندلس وأراد موضعاً بالقرافة. أو قال: بزقاق حلب وأراد موضعاً بالقاهرة. أو قال البغدادي : حدثني فلان بما وراء النهر وأراد نهر دجلة. أو قال بالرقعة : وأراد بستاناً على شاطئ دجلة. أو قال الدمشقي : حدثني بالكرك وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق ولذلك أمثلة كثيرة أ. هـ. هذا حاصل ما ذكره الناظم من أنواع التدليس, وبقي نوع آخر , وهو من أشهرها.

الثالث : تدليس التسوية.

وهذا النوع سمّاه بهذا الاسم الحافظ أبو الحسن بن القطان صاحب الوهم والإيهام. ويسمى أيضاً تجريد الإسناد. وهو كما قال الحافظ العراقي:

أن يروي المدلس حديثاً عن شيخ ثقة وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة. فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات. ولهذا سمي هذا النوع : تسوية.

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم في العلل قال: سمعت أبي – وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية بن الوليد حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر حديث:

(لا تحمدوا إسلام المرء حتى توفوا عقده رأيه) قال أبي: هذا الحديث له أمرٌ قلّ من يفهمه , روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو- وهو ثقة – عن إسحاق بن أبي فروة وهو ضعيف – عن نافع – وهو ثقة عن ابن عمر عن النبي ﷺ. وعبيد الله بن عمرو وكنيته أبو وهب وهو أسدي , فكناه بقية بن الوليد بكنيته ونسبه إلى بني أسد كي لا يُفطن له حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فورة لا يهتدى له أ. هـ.

قلت: وهاهنا مسائل متعلقة بالتدليس أذكرها باختصار :

المسألة الأولى : مما يلحق بالتدليس من الأنواع المرسل الخفي. وهذا النوع بينه وبين تدليس الإسناد تداخل كبير.

وتعريفه : أن الراوي يروي حديثاً عن شيخ عاصره أو لقيه ولم يسمع منه بصيغة تحتمل السماع. وسمي خفياً: ليقابل الإرسال الجلي، وهو الذي مرّ الحديث عنه.

المسألة الثانية : موقف العلماء من التدليس :

من أشد من يوجد له كلام في التدليس الإمام شعبة بن الحجاج العتكي الأزدي، ومما روى عنه في ذلك أنه قال: التدليس أخو الكذب ، وقال : لأن أزني أحبُّ إليَّ من أن أدلس.

المسألة الثالثة : كتب كثير من العلماء عن التدليس قديماً وحديثاً وغالب ما كتبه أولئك في سرد أسماء المحدثين الذين وُصموا بالتدليس وأما من تعرض للحديث عن هذا النوع وذكر مباحثه وأقسامه في مصنف مستقل فقليل.

وأما من كتب في التدليس من باب حصر أسماء المدلسين فكثير ومن هؤلاء :

(1) الحافظ الذهبي له منظومة وشرح هذا النظم العلامة عبد العزيز الغماري المغربي في مصنف سمّاه : (التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس).

(2) الحافظ صلاح الدين خليل العلائي في كتابه (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) تعرّض لذكر المدلسين.

(3) الحافظ برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي له رسالة بعنوان (التبيين لأسماء المدلسين).

(4) الحافظ ابن حجر في رسالة محررة بعنوان (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس).

قال الناظم رحمه الله :

وما يخالف ثقةً فيه الملا فالشاذ
- -

هنا شرع الناظم يعرف نوعاً آخر من أنواع علوم الحديث وهو:

الشاذ : و تعريفه لغة: المنفرد عن الجماعة ، واصطلاحاً: ما عرّفه الناظم بقوله إنه الحديث الذي يخالف فيه أحد الرواة المقبولين جماعة من الرواة فيما رووه إما مخالفة في السند أو مخالفة في المتن بزيادة أو نقص ، وهذا التعريف من الناظم أحد الأقوال في تعريف الشاذ ، وهو التعريف المختار ويُضاف قيد آخر وهو أن يكون هؤلاء الجماعة أولى وأوثق من الواحد.

وممن قال بهذا التعريف أو قريب منه الإمام الشافعي وجمهور أهل الفن ومنهم ابن الصلاح وابن حجر وغيرهم.

أقسامه وأمثله :-

يفهم من تعريف الشاذ أنه على قسمين منه ما يكون في السند ومنه ما يكون في المتن.

أ- ما يكون شذوذه في الإسناد :

ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج. وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس.

فرواية حماد بن زيد على ثقته تعتبر شاذة لأنه خالف ثقات هم أكثر منه عدداً كما قاله أبو حاتم الرازي.

ب- ما يكون شذوذه في المتن :

ما رواه البخاري وأصحاب السنن عن جابر بن عبد الله ؓ أن رسول الله ﷺ قال:

« من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة أت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته , حلت له شفاعتي يوم القيامة » . روى البيهقي في السنن هذا الحديث وزاد : « إنك لا تخلف الميعاد » . فهذه الزيادة اعتبرها غالب العلماء شاذة وحكموا بضعفها.

مع أن الشيخ عبد العزيز بن باز ذكر في رسالته في الأذكار الموسومة (بتحفة الأخيار) بأنها زيادة صحيحة لأنها زيادة من ثقة والزيادة من الثقة مقبولة ولذا قال: رواها البيهقي بإسناد جيد.

حكمه :

الحديث الشاذ حديث ضعيف ومن قبيل المردود وقد مرّ بيان ذلك عند الحديث عن حد
الحديث الصحيح وأن من شروطه :

ألا يكون شاذاً , فدلّ ذلك على أن الشذوذ علة في الحديث يحكم عليه من أجلها بالضعف.

قال الناظم رحمه الله :

والمقلوب قسمان تلا

.....

إبدال راوٍ ما براوٍ قسمٌ وقلبُ إسنادٍ لمستنٍ قسمٌ

هنا شرع الناظم في الحديث عن نوع آخر وهو : المقلوب :

أولاً : تعريفه لغة : اسم مفعول من قلب الشيء إذا حوله عن وجهه وصرفه عنه.

واصطلاحاً: ما انقلب فيه اسم راوٍ أو لفظ في متنه أو سنده على راويه بالتقديم والتأخير ونحو ذلك. والناظم هنا عدل عن ذكر الحدّ إلى ذكر التقسيم كما صنع غالب المصنفين ومنهم ابن الصلاح ومن تبعه كما نبّه عليه الحافظ.

ثانياً: شرح الأبيات :

قوله (قسمان تلا) المراد بها تكملة البيت والمعنى : أي تلا وتبع المقلوب الشاذّ , فذكره

بعده في هذا النظم.

قوله (إبدال راوٍ ما براوٍ قسم) أي: أن يبدل اسم الراوي الذي عرف برواية هذا الحديث , أي راوٍ كان, باسم راوٍ آخر نظيره في ذات الطبقة, فهذا هو القسم الأول كما سيأتي بيانه.

قوله (وقلب إسناد لمتن قسم) أن يقلب إسناداً تاماً كان لمتن من المتون , فيجعل لمتن آخر مروياً بسند آخر ويجعل إسناد هذا المتن الأخير للمتن الأول. وهذا هو القسم الثاني.

ثالثاً: أقسامه وأمثله :

وذكر الأقسام متعلق بالتعريف ولذا فقد أحسن الأستاذ/محمد محيي الدين عبد الحميد محقق (توضيح الأفكار) للعلامة الصنعاني حيث قال:

لا يمكن تعريف أنواع المقلوب كلها في تعريف واحد وذلك لأنها أنواع مختلفة الحقائق, والحقائق المختلفة لا يمكن جمعها في حقيقة واحدة أ. هـ.

ومن تأمل كلام الناظم هنا وجد أنه قد قسم المقلوب إلى قسمين رئيسيين :

(أ) مقلوب السند (ب) ومقلوب المتن

والأمر كما قال الناظم إلا أن هذين القسمين يندرج تحتها بعض الصور كما سيأتي:

أ- القلب في الإسناد : وهذا له بعض الصور منها:

(1) أن يقدّم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه.

مثاله: أن يكون اسم الراوي : كعب بن مرة فينقلب عليه إلى مرة بن كعب.

(2) أن يكون الحديث معروفاً عن راوٍ من الرواة أو معروفاً بإسناد من الأسانيد , فيعمد

أحد الوضّاعين إلى هذا الراوي الذي اشتهر منه فيغيره براوٍ آخر.

ومن أشهر الأمثلة عليه:

ما رواه عمر بن خالد الحرّاني عن حمّاد النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: (إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدووهم بالسلام) الحديث. فهذا حديث مقلوب, قلبه حماد النصيبي فجعله عن الأعمش , وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه

هكذا رواه مسلم من رواية شعبة والثوري، وجريير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي كلهم عن سهيل به. قال ابن دقيق العيد: قد يطلق على راويه أنه يسرق الحديث.

ب- القلب في المتن : وهذا له صور:

(1) أن يجعل كلمة منه في غير موضعها في المتن الحديثية.

مثاله: ما رواه مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم القيامة وجاء فيه « ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » .

فانقلب هذا الكلام على أحد الرواة وأصله في الصحيحين من رواية أخرى « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » .

(2) الصورة الثانية : وهي التي أشار إليها الناظم في الشطر الثاني من البيت الثاني.

ولو قيل: إن هذا قسم ثالث مركب من مقلوب الإسناد ومقلوب المتن لكان متجهاً وهذه الصورة هي : أن يُجعل حديثاً ما على إسنادٍ غير إسناده ، ويجعل إسناده على متنٍ غير هذا المتن.
مثاله: القصة المشهورة التي وقعت للإمام البخاري عندما دخل بغداد.

رابعاً: بيان نوع آخر يلحق بالمقلوب :

هناك نوع يلحق بالمقلوب وهو المصحّف والمحرّف والتصحيف لغة: الخطأ.

واصطلاحاً: المصحّف: هو التغيير في الحرف أو الحروف وذلك بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط. والمحرّف : هو التغيير في الحرف أو الحروف وذلك بتغيير الشكل مع بقاء صورة الخط.
وهذا التفريق قال به ابن حجر وحاصله: أن التصحيف تبديل الكلمة بكلمة أخرى تشابهها في الخط وتخالفها في النقط مثال: تبديل العَدْل بالعدل، والغدر بالعذر. والتحريف: تبديل الكلمة بكلمة أخرى تشابهها في الخط والنقط وتخالفها في الحركات كتبديل الخُلُق بالخُلق، والفَأْكَ بالفُلْكَ والقَدَم بالفَدَم.

(2) ما يقع في المتن :

كحديث لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر صحفه البعض إلى تشقيق الحطب بالماء. وسبب الوقوع فيه: الاشتباه إما في السماع , أوفي الخطر, أو في المعنى.

حكمه: إذا كثر التصحيف من الراوي فإن ذلك يقدح في ضبطه وإن كان نادراً فذلك لا يضر، من أجل ما أشرت إليه من وقوع التصحيف حذر الأئمة من التصحيف وحثوا على وجوب التلقي من أهل العلم حتى لا يقع الطالب في شيء من ذلك. ومن ذلك ما أنشده بعضهم :

من يأخذ العلم عن شيخ مشافهة يكن عن الزيف والتصحيف في حرم

ومن يكن آخذاً للعلم عن صُخف فعلمه عند أهل العلم كالعدم

قال الإمام سعيد بن عبد العزيز التنوخي وكان من أقران الأوزاعي : (لا تحملوا العلم عن صحفيّ , ولا تأخذوا القرآن عن مُصحفيّ)

ورحم الله أبا أحمد العسكري حيث قال: (كان الناس فيما مضى يغلطون في اليسير دون الكثير , ويصحفون في الدقيق دون الجليل لكثرة العلماء وعناية المتعلمين , فذهب العلماء وقلّت العناية , فصار ما يصحّفون أكثر مما يصححون , وما يسقطون أكثر مما يضبطون) أ. هـ.

والعسكري يقول هذا وهو من أبناء القرن الرابع فما الظن فيما حدث بعده بقرون إلى زماننا !. ولا ريب أن في هذا بيان أهمية أخذ الطالب للعلم عن الأشياخ الثقات مشافهة بمجالستهم والنهل من علومهم وعدم الاكتفاء بالمطالعة والنقل من الكتب والله الموفق.

أهم الكتب المصنفة في هذا الفن :

تصحيفات المحدثين. وهو من أوسع الكتب للعلامة أبي أحمد العسكري (382).

قال الناظم رحمه الله :

والفرد ما قيده بثقة أو جمع أو قصر على رواية

-

هنا ذكر الناظم نوعاً آخر من أنواع علوم الحديث وهو: الفرد :

وتعريفه لغة: الوتر وهو ضد الجمع. واصطلاحاً: هو ما تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد. وفي كلام الناظم وقفات :

أولاً : الناظم لم يذكر في هذا البيت إلا قسماً من أقسام الحديث الفرد. فصار تعريفه بذلك قاصراً حيث عدل عن ذكر الحد إلى ذكر الأقسام ثم قصرت عبارته عن بيان هذه الأقسام ، والقسم الذي ذكره الناظم هو الفرد المقيد وذكر له صوراً ثلاثة وهي:

(1) ما قيد بثقة.

(2) وما قيد بجمع. وقد انتقد العلامة الزرقاني الناظم في هذا التعبير وقال لو قال (أو مصر) بدلاً من (أو جمع) لكان أولى لأنه أشمل.

(3) أو قصر.

ثانياً: أقسامه : الأحاديث الأفراد قسمان رئيسان وهما: الفرد المطلق والفرد المقيد (النسبي).

والناظم لم يذكر إلا الفرد المقيد وأعرض عن ذكر الفرد المطلق ، وقد يعتذر عنه بأن الحديث الغريب بينه وبين الفرد المطلق تداخل وقرب فاكتفى بما ذكره عند بيان الغريب عن إعادته هنا والله أعلم. وإجمالاً أقول إن الفرد أقسام :

القسم الأول: الفرد المطلق: هو ما تفرد به راويه عن جميع الرواة ولم يروه أحد غيره , وسواء تعددت الطرق إلى ذلك الراوي المتفرد به أم لا .

مثاله : حديث عمر بن الخطاب المتفق عليه وهو حديث الأعمال بالنيات الذي مرّ التمثيل به على الغريب.

حكمه : من الأفراد ما يكون صحيحاً ومنه ما يكون حسناً ومنه ما يكون ضعيفاً ومنه ما يكون موضوعاً. وهذا مبني على النظر في حال المتفرد .

القسم الثاني: الفرد المقيّد (النسبي). وسمي مقيّداً لأنه يقابل المطلق الذي لم يقيد بشيء ، وهذا القسم له صور ثلاث كما نصّ على ذلك الناظم ، وهذه الصور هي:

أ- المقيّد بثقة : وهو الذي يقال فيه مثلاً : لم يروه ثقة إلا فلان.

مثاله : ما رواه مسلم وغيره من طريق ضمرة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة.

فهذا حديث فرد مقيّد بثقة ، قال الدارقطني: لم يروه من الثقات إلا ضمرة بن سعيد وهو ثقة كما هو معلوم.

ب- المقيّد ببلد معيّن:

وعدلت عن لفظ الناظم بقوله (أو جمع) لأن لفظ (بلد) أو (مصر) يشمل أمرين:

(1) إما أن يكون المراد تفرد به كافة محدثي هذا البلد.

(2) وإما أن يكون المراد تفرد به راوٍ واحد من البلد.

وعلى كلا الأمرين يصح أن يُقال تفرد به أهل بلد كذا كمكة أو الكوفة أو نحوها.

مثاله: حديث « القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة ». رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة والحاكم ، فهذا الحديث تفرد به أهل مرو عن عبد الله بن بريدة عن أبي بريدة بن الحصيب. قال الحاكم في معرفة علوم الحديث: رواه عن آخرهم مراوزة أ.هـ.

ج- المقيّد بالاختصار على راوٍ معيّن :

مثل قولهم لم يروه عن فلان إلا فلان وهو الذي عبّر عنه الناظم بقوله « أو قصر ».

مثاله : ما رواه أصحاب السنن من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بسويق وتمر.

قال ابن طاهر: تفرد به وائل عن بكر وتفرد به سفيان عن وائل وهو حديث صحيح.

ثالثاً : مظنة وجود الأفراد :

من مظان الأحاديث الأفراد مسند أبي بكر البزار فإنه أكثر من إيراد ذلك وبيانه ، وتبعه أبو القاسم الطبراني في المعجم الأوسط ، ثم الدارقطني في كتاب (الأفراد).

قال الناظم رحمه الله :

وما بعلة غموضٍ أو خفا معألٌ عندهم قد عرفوا

-

هنا ذكر الناظم نوعاً آخر من أنواع علوم الحديث وهو: المَعْلَلُ ، وفيه مسائل :

الأولى : تعريفه : لغة: مأخوذ من العلة وهي المرض والجمع عِلْلٌ. وأما قولهم فيه المعلول فهو لحن نبّه عليه جماعة من اللغويين مثل صاحب (القاموس) ، ومن المحدثين: ابن الصلاح والنووي والسيوطي.

اصطلاحاً: اختلفت عبارات العلماء في تعريفه ، ذكر الناظم أحدها، وحاصل قوله:

(1) أن الحديث المَعْلَلُ هو الحديث الذي اشتمل سنده أو متنه على أمر غامض خافٍ لا يطلع عليه إلا النقاد الحذاق بعد البحث عن طريقه، فهو الذي يسمى علة لأنه يُعَلُّ الحديث ويضعفه ويوجب رده.

(2) وأما التعريف المختار فهو ما ذكره الحافظ ابن حجر بقوله : هو حديثٌ ظاهره السلامة ، اطلّع فيه بعد التفتيش على قاذح.

* تنبيه :

اعلم أن للمحدثين إطلاقين للفظ العلة وبينهما تداخل.

أما الإطلاق الأول فهو الذي قد مرّ ذكره عند الحديث عن شروط الحديث الصحيح ومنها : نفي العلة ، ومرادهم بها هناك كل ما يضعف به الحديث فهو علة من كذب راوٍ أو غفلته أو سوء حفظه ونحو ذلك.

وأما الإطلاق الثاني فهو الذي نحن بصدد الحديث عنه بذكره نوعاً مستقلاً من أنواع الحديث ومرادهم بالعلة هنا ما هو أخص من الاصطلاح العام كما ظهر من تعريفها فهم يخصونها بالأمر الخفي الذي لا يعرفه إلا النقاد الحفّاظ.

الثانية : أقسامه:

توسع الإمام أبو عبد الله الحاكم في ذكر أقسامه فقال إن أجناسه عشرة ثم ذكرها في كتابه (معرفة علوم الحديث) وتبعه في ذكرها السيوطي في (التدریب) وغيره ، ولكن الذي يركن إليه في ذكر الأقسام أنهما قسمان رئيسان وهما:

1- علة في السند :

وغالب العلل تكون في الأسانيد لا المتون كما ذكره ابن الصلاح والعراقي في ألفيته وتكون بوصل الموقوف أو الإرسال الخفي ونحو ذلك.

2- علة في المتن :

وهذا وقوعه قليل بالنسبة للنوع الأول وتكون بزيادة في المتن أو نقص ونحو ذلك.

الثالثة: من يدرك العلة:

هذا النوع من أدق أنواع علوم الحديث وبه يتميز الحاذق عن غيره إذ لا يدرك هذا النوع إلا الخاصة ، ومما يؤكد ما سبق أنه لا يعرف من العلماء الذين نُص على عنايتهم بالعلل والكشف عنها إلا القلة ومن هؤلاء : علي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبو حاتم وأبو زرعة الرازي والدارقطني ، ولخفائه كان بعض الحفاظ يقول: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل.

وسئل أبو زرعة عن الحجة لقوله: فقال: أن تسألني عن حديث ثم تسأل عنه ابن واره وأبا حاتم : وتسمع جواب كل منا ولا تخبر واحداً منا بجواب الآخر ، فإن اتفقنا فاعلم حقيقة ما قلنا، وإن اختلفنا فاعلم أنا تكلمنا بما أردنا : ففعل ، فاتفقوا. فقال السائل: أشهد أن هذا العلم إلهام.

الرابعة : الكتب المصنفة في هذا النوع: صنّف في هذا النوع كتب كثيرة ، منها:

(كتاب العلل) لعلي بن المديني، وقد طُبع منه قطعة صغيرة.

و (كتاب العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد بن حنبل .

و (علل ابن أبي حاتم الرازي).

و (علل الدارقطني) وهو من أجلّ كتب هذا الفن.

قال الناظم رحمه الله :

وذو اختلاف سـنـدٍ أو مـتـنٍ مضطرب عند أهـيل الفـن

-

هنا ذكر الناظم نوعاً آخر وهو: المضطرب ، وفيه مسائل:

الأولى : تعريفه : لغة: المضطرب اسم فاعل من اضطرب الأمر إذا اختل أو من اضطرب القوم إذا اختلفت كلمتهم.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي يقع فيه اختلاف في سنده أو متنه على أوجه مختلفة متساوية في القوة سواء كان ذلك من راوٍ واحد أو من جماعة.

والمعنى : أنه لا يحكم على حديث بالاضطراب إلا عند استواء رواته المختلفين من حيث القوة، أما لو كان أحد الطرفين أقوى فترجح رواية الأقوى وتسمى محفوظة وتهمل رواية الأقل قوة وتسمى الشاذة كما سبق بيانه.

الثانية : أقسامه: وما ذكره الناظم في التعريف يؤول إلى أن المضطرب على قسمين وهو كذلك:

1- المضطرب في الإسناد :

وهو الأكثر وقوعاً، وهو أن يروي بعض الرواة الحديث مرسلأ وآخرون يروونه موصولاً، أو أن يروي من طريق صحابي معين ويرويه آخرون من نفس الطريق إلى صحابي آخر وهكذا.

مثاله: ما رواه الترمذي وغيره من حديث أبي بكر الصديق ﷺ أنه قال: يا رسول الله أراك شبت ؟ قال ﷺ : « شبيبتني هود والواقعة والمرسلات وعمّ يتساءلون وإذا الشمس كورت فهذا الحديث.

قال فيه الدارقطني: إنه مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق السبيعي. وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه:

فمنهم من رواه مرسلًا , ومنهم من رواه موصولاً , وبعضهم جعله من مسند أبي بكر وبعضهم جعله من مسند عائشة وبعضهم جعله من مسند سعد بن أبي وقاص وغير ذلك.

فهذا الحديث : رواه كلهم ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع بين هذه الروايات متعذر فحكم عليه بالاضطراب.

2- المضطرب في المتن:

وهذا القسم أمثاله قليلة لندرة وقوعه ولذا تعاقب المصنفون على ذكر مثال له متعقب لا يصح أن يمثل به.

الثالثة : الكتب المصنفة في هذا النوع :

أشهرها (المقترَّب في بيان المضطرب) للحافظ ابن حجر.

الرابعة: حكمه :

الأصل فيه الضعف لأنه دليل على عدم الضبط إلا إن كان هذا الاضطراب لا يؤثر فإنه لا يكثرث به.

قال الناظم رحمه الله :

والمدرجات في الحديث ما أتت من بعض ألفاظ الرواة اتصلت

-

شرع الناظم في ذكر نوع آخر وهو : المدرج ، وفيه مسائل:

الأولى : تعريفه : لغة: الشيء المدخل على الغير.

اصطلاحاً: التعريف الذي ذكره الناظم فيه إجمال وتفصيله :

أن نقول في تعريفه : هو الحديث الذي يُعرف أن في سنده أو متنه زيادة ليست منه وإنما هي من أحد الرواة من غير توضيح لهذه الزيادة.

الثانية : أقسامه. المدرج له قسمان رئيسان وهما:

1- مدرج الإسناد :- وقد ذكروا له صوراً عدة , ومحلها في كتب المطولات لالتباس بعضها ببعض.

2- مدرج المتن :- وهذا النوع هو الذي تكثر العناية به وقد ذكروا له صوراً ثلاث وهي :

(1) الإدراج في أول المتن : مثاله :

ما رواه الخطيب وغيره عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار ». فقله : أسبغوا الوضوء مدرج من كلام أبي هريرة.

والذي أوضح ذلك ما رواه البخاري عن أبي هريرة أنه قال: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للأعقاب من النار ».

(2) الإدراج في وسط المتن : مثاله :

ما رواه البخاري من حديث عائشة في بدء الوحي : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحنث في غار حراء (وهو التعبد) الليلي ذوات العدد. فقله: وهو التعبد من كلام الزهري أحد رواة الحديث مدرجاً فيه.

(3) الإدراج في آخر المتن : مثاله : ما رواه البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً: للعبد المملوك أجران , والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك. فقله: والذي نفسي بيده ... إلخ مدرج من كلام أبي هريرة.

الثالثة: دواعي الإدراج :

- تفسير الألفاظ الغريبة في الحديث.

- استنباط حكم شرعي في الحديث.

- بيان حكم شرعي.

الرابعة: حكمه: الأصل أن الإدراج أنه لا يجوز إلا مع بيانه.

الخامسة: الكتب المصنفة فيه: (الفصل للوصل المدرج في النقل) للخطيب البغدادي.

قال الناظم رحمه الله :

وما روى كلُّ قرين عن أخه مدبِّجٌ فأعرفه حقاً وانتخه

-

شرع الناظم في الحديث عن نوع آخر من أنواع علوم الحديث وهو: المدبِّج: وفيه مسائل :

الأولى : تعريفه لغة: اسم مفعول من التدبّيج , مأخوذ من ديباجتي الوجه وهما جانباه.

اصطلاحاً: هو ما ذكره الناظم في صدر البيت , وحاصله :

أنه رواية القرينين المتقاربين في السن والإسناد أحدهما عن الآخر.

والعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي ظاهرة جداً.

الثانية: بيان ما يتعلق بالبيت.

قول الناظم (وانتخه) أي: اقصدته وافخر أنت بمعرفته.

الثالثة: أمثله :

(1) ما يقع في طبقة الصحابة : من رواية عائشة عن أبي هريرة , ورواية أبي هريرة عن عائشة .

(2) وما يقع في طبقة التابعين: من رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز , ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري.

(3) وما يقع في طبقة أتباع التابعين: من رواية مالك بن أنس عن الأوزاعي , ورواية الأوزاعي عن مالك.

الرابعة: التنبيه على إشكال:

قد يلتبس هذا النوع مع نوع مشابه له وهو: رواية الأقران

ولذا فقد ذكر كثير ممن كتب في علم المصطلح النوعين في سياق واحد.

ورواية الأقران هي : أن يروي أحد القرينين عن الآخر دون العكس. ووقوعه في المرويات أكثر من سابقه

فائدة :

فهناك أنواع أخرى بينها وبين المدبج نوع تشابه ، ومنها:

1- رواية الأكابر عن الأصاغر.

2- رواية الآباء عن الأبناء.

3- رواية الأبناء عن الآباء.

الخامسة: أهمية هذا النوع.

ذكروا للعناية بهذا النوع فائدتين :

أ- أن لا يظن الزيادة في الإسناد.

ب- أن لا يظن إبدال (عن) بالواو. بمعنى أن يُظن أن أحدهما متابعاً للثاني. والواقع أن أحدهما يروي عن الآخر.

السادسة: الكتب المصنفة في هذا النوع : (المدبج) للإمام أبي الحسن الدارقطني.

قال الناظم رحمه الله :

متفقٌ لفظاً وخطأً متفقٌ وضدُّه فيما ذكرنا المفترق

-

هذا نوع آخر ذكره الناظم وهو: المتفرق والمفترق ، وفيه مسائل:

الأولى : تعريفه لغة: هو الشيء الذي اتفق في أحد من الأمور واختلف في أمر آخر.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي اتفقت في سنده أسماء الرواة لفظاً وخطأً، واختلفت مسمياتهم وأشخاصهم. بمعنى أنهم متفقون باعتبار الأسماء ، مفترقون باعتبار المسميات.

الثانية : بيان ما في بيت الناظم :

من خلال ما ذكر من التعريف السابق يظهر أن ما ذكره الناظم ، فيه إيهام حيث أشعر بقوله: (وضده فيما ذكرنا المفترق) ، وجود نوعين اشتمل عليهما هذا البيت والحق: أن المتفق والمفترق قسم واحد كما مضى في تعريفه.

الثالثة: صورته :

(1) من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم:

مثاله: الخليل بن أحمد يوجد ستة بهذا الاسم أشهرهم العروضي شيخ سيويه.

(2) من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم :

مثاله: أحمد بن جعفر بن حمدان يوجد أربعة بهذا الاسم. أشهرهم القطيعي راوي مسند الإمام أحمد عن ابنه عبد الله وكنيته أبو بكر.

(3) من اتفقا في الكنية والنسبة :

مثاله : أبو عمران الجوني. يوجد اثنان بهذه الصفة. أشهرهم عبد الملك بن حبيب أحد التابعيين الثقات.

(4) أن يتفقا في الاسم وكنية الأب.

مثاله : صالح بن أبي صالح. يوجد أربعة بهذه الصفة. أشهرهم مولى التوأمة وهو ضعيف , وأبو صالح السمان واسمه ذكوان.

(5) من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم.

مثاله : محمد بن عبد الله الأنصاري. يوجد اثنان بهذه الصفة. أشهرهم القاضي المشهور شيخ البخاري.

(6) أن يتفقا في الاسم فقط أو الكنية فقط. وهذا القسم هو الذي مرّ ذكره في المبهم وهو (المهمل). وهذا الضرب وقوعه كثير وينبغي العناية به ومن أمثلته:

(حماد) هل هو : ابن زيد ، أو ابن سلمة ، و(سفيان) هل هو ابن سعيد الثوري أو ابن عيينة

وفي الصحابة : عبد الله هل هو ابن الزبير أو ابن عمر أو ابن عمرو أو ابن مسعود أو ابن عباس ، وهذا القسم صنّف فيه الخطيب كتاباً ، وهو : (المكمل في بيان المهمل)

(7) أن يتفقا في النسبة من حيث اللفظ ويفترقا في المنسوب إليه :

مثاله: الحنفي ، وهذا كثير. فالنسبة إما إلى القبيلة المعروفة بني حنيفة. أو إلى المذهب المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان. وهذا القسم اهتم علماء النسب ومن كتب في البلدان بضبطه والعناية به. كما في كتاب (الأنساب) لأبي سعد بن السمعاني ، و(توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين وكتاب (معجم البلدان) لياقوت الحموي.

(8) أن تتفق كناههم وأسماء آبائهم :

مثاله : أبو بكر بن عياش ، أشهرهم الكوفي المقرئ راوي قراءة عاصم وهو مشهور بين القراء بشعبة وبين المحدثين بأبي بكر بن عياش.

الرابعة: الكتب المصنفة في هذا النوع:

أجمع كتاب في ذلك : كتاب الخطيب البغدادي واسمه: (المتفق والمفترق).

قال الناظم رحمه الله :

مؤتلف متفق الخط فقط وضدّه مختلف فاختش الغلط

-

هنا ذكر الناظم نوعاً آخر وهو : المؤتلف والمختلف ، وفيه مسائل:

الأولى : تعريفه لغة: هو الشيء الذي انتلف أي اتفق في بعض الأمور واختلف في بعضها.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي اختلفت واتفقت أسماء رواته خطأ وكتابه واختلفت لفظاً وقراءة لاختلاف حروفها وحركاتها.

الثانية: بيان ما يتعلق بالبيت:

من خلال ما سبق ذكره في التعريف يظهر أن المؤلف والمختلف نوع واحد. ولكن ما ذكره الناظم بقوله:

وضدّه مختلف فاخش الغلط

يوهم أنهما قسمان وهذا غلط كما سبق ذكر نحوه عند الحديث عن المتفق والمفترق.

الثالثة : أقسامه :

أ- ما لا ضابط له : وذلك لكثرة انتشاره , وهو ورود اسمين بينهما اتفاق واختلاف ولا يوجد هذا الاسم بكثرة. وهذا لا يضبط بقاعدة معينة , وإنما يُضبط بحفظ كل اسم بمفرده.

ب- ما يكون له ضابط: وهذا القسم لا يخلو من حالين:

1- ما له ضابط على العموم: بحيث تجمع صورة اسمٍ معيّنة وتُستقرأ في كتب الرجال فلا توجد إلا بصيغة معينة.

كيفية ضبطه : كقولهم في : سلام ، وسلام. فالقاعدة فيه : أن جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام إلا خمسة, وهم : سلام والد عبد الله الصحابي الإسرائيلي. وسلام والد محمد البيكندي شيخ البخاري.

وهكذا يذكر ونهم إلى آخرهم – فهؤلاء الخمسة بتخفيف اللام.

2- ما له ضابط على الخصوص: بحيث يعتني العلماء بجمع قواعد خاصة ببعض الكتب. وأشهرها: الصحيحان وموطأ مالك.

الرابعة: أهمية هذا النوع:

هذا النوع فن جليل يقبح جهله, لاسيما أهل الحديث, ومن لم يعرفه يكثر خطؤه ويفتضح بين أهله. ولذا فقد قال الإمام علي بن المدني : أشد التصحيف ما يقع في الأسماء.

وسبب ذلك : أن الأسماء شيء لا يدخله القياس, ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده.

وأجل طرق تحصيله أن يجلس إلى معلم ممارس له مشاركة قويّة في قراءة كتب السنة النبوية.

الخامسة: أشهر الكتب المصنفة في هذا الفن :

1- الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي وله فيه كتابان :

(المؤتلف والمختلف) . و (مشتببه النسبة) وكلاهما مطبوعان.

2- الحافظ أبو الحسن الدارقطني في كتابه (المؤتلف والمختلف)

3- الأمير أبو نصر ابن ماكولا في كتابه (الإكمال في رفع الارتياب من المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب) ، وجمع فيه ما كتبه من قبله وزاد عليهم فصار كتابه عمدة كل محدث ، وهو أكمل التصانيف وأحسنها .

4- الحافظ ابن حجر العسقلاني وكتابه غاية في التحرير على اختصاره وضبطه بالحروف على الطريقة المرضية واسم كتابه : (تبصير المنتبه بتحرير المشتببه) .

قال الناظم رحمه الله :

والمنكر الفرد به راو غدا تعديله لا يحمل التفردا

هنا شرع الناظم في ذكر نوع آخر وهو: المنكر ، وفيه مسائل :

الأولى : تعريفه لغة : المنكر ضد المعروف.

اصطلاحاً: له تعريفان:

(1) التعريف الأول: تعريف الناظم هنا وهو: الحديث الذي ينفرد بروايته من فحش غلظه

أو تبين فسقه بغير الكذب.

وعلى هذا فلا تشتت المخالفة من جهة هذا الراوي الضعيف لرواية غيره.

(2) التعريف الثاني: هو الحديث الذي تفرد به راوٍ ضعيف مخالفاً فيه الرواة الثقات.

وعلى هذا : فإن الحديث المنكر ما اجتمع في راويه وصفان:

1- أن يكون ضعيفاً. 2- أن يكون مخالفاً للثقات في روايته تلك.

- وهذا التعريف هو الذي استقرّ عليه عمل واصطلاح المتأخرين. وهو موجود على لسان بعض المتقدمين .

الثانية: التفريق بين الشاذ والمنكر:

هذه مسألة مهمة: حيث ذهب بعض أهل العلم إلى عدم التفريق بينهما.

والحق أن بينهما فرق ظاهر ، وهو ما قاله الشيخ حسن المشاط في تقريراته :

واعلم أن الذي ينبغي اعتماده أن المنكر والشاذ يشتركان في مسمى المخالفة ويفترقان في أن المنكر رواية ضعيف أو مستور، والشاذ رواية ثقة أو صدوق أهـ.

الثالثة: حكمه:

لاشك أن الحكم عليه ظاهر إذ هو الضعف ، فإذا حُكم على الشاذ الذي هو دونه في الضعف بالرد فالحكم عليه من باب أولى.

قال الناظم رحمه الله :

مترُوكه ما واحدٌ به انفراداً وأجمعوا لضعفه فهو كـرد

شرع الناظم بذكر نوع آخر وهو: المتروك وفيه مسائل:

الأولى : تعريفه : لغة: الساقط. واصطلاحاً: هو الحديث الذي ينفرد بروايته ضعيف،

سبب ضعفه كونه متهماً بالكذب في الحديث، أو ظاهر الفسق، أو كثير الغلط، أو شديد الغفلة.

فالناظم اشترط في المتروك شرطين : 1- التفرد . 2- الإجماع على ضعفه.

والحق: أن بين المنكر والمتروك والموضوع وجه شبه مع أن درجاتهم متفاوتة فكل

الأقسام الثلاثة من قبيل المردود. ولكن أخفها المنكر ثم المتروك أشد منه ضعفاً ثم الموضوع أشد منه.

أما المتروك: فقد قال الحافظ في (النزهة) : إنه من أقسام المردود , وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب , فهذا هو المتروك .

الثانية: ذكر ما في بيت الناظم : وفيه مبحثان:

المبحث الأول: قوله: (متروكه) أي: متروك الحديث , وهذا من إضافة الصفة إلى الضمير. وقوله : (فهو كردّ) أي: حكمه حكم الحديث المردود أي: الموضوع. والمراد بكاف التشبيه هنا: أي أنه مقارب للموضوع وليس في درجته في الضعف.

المبحث الثاني: تعريف الناظم للمتروك ، يومئ بأنه يذهب إلى أن المتروك يندرج تحت المنكر ؛ لأن كليهما رواية انفرد بها الراوي. وهذا الراوي إن كان ضعيفاً بالفسق فهو المنكر ، وإن كان ضعيفاً لاتهامه بالكذب فهو المتروك.

الثالثة: مثاله: كل حديث تفرد بروايته من قال فيه أئمة النقد : متروك. فيصلح أن يكون مثلاً للمتروك.

الرابعة: الكتب المصنفة فيه:

ليس هناك كتب تعرضت لتعريفه وبيان أحكامه على وجه الاستقلال. ولكن اهتم العلماء بذكر أسماء الرواة المطعون فيهم, سواء كان هذا الطعن يسيراً أو شديداً فكتب علماء الجرح كتباً تجمع أسماء هذا الضرب ومن هذه الكتب:

(1) (كتاب المجروحين) لأبي حاتم ابن حبان.

(2) (الضعفاء والمتروكين) للدارقطني.

قال الناظم رحمه الله :

والكذب المختلق المصنوع على النبي فذلك الموضوع

هذا آخر الأنواع التي ذكرها الناظم وهو: الموضوع ، وفيه مسائل:

الأولى: تعريفه لغة: الشيء الملتصق , يقال: وضع فلانٌ على فلان كذا , أي ألصقه به.

اصطلاحاً: الحديث المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان عمداً أو خطأ.

وذهب البعض إلى التفريق بين العمد والخطأ بأن يقال: ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذباً تعمداً فهو الموضوع. وما أُضيف إليه صلى الله عليه وسلم خطأ فهو باطل.

الثانية : قول الناظم وقبله العراقي :الكذب المختلق المصنوع

هذه كلها ألفاظ متقاربة المعنى مترادفة وجيء في تعريفه بهذه الألفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيد في التنفير منه قاله السخاوي في (الفتح).

الثالثة: إشكال وجوابه:

من خلال ما سبق ظهر أن الموضوع ليس من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم فما وجه إدراجه في أنواع الحديث؟ وأجيب عن هذا الإشكال بعدة أجوبة ذكرها الحافظ السخاوي وحاصلها ما يلي:

(1) قيل للقدر المشترك بين الحديث النبوي والخبر الموضوع , إذ يشتركان في أن كلا منهما يُحدث به.

(2) وقيل سمي حديثاً بالنظر لما في زعم واضعه , فإنه يزعم أنه حديث. أي على سبيل التنزل.

(3) وقيل لأجل معرفة الطرق التي يُتوصل بها لمعرفته لينفي عن المقبول ونحوه.

أي: لما كان هذا الخبر يحتاج الكشف عنه إلى طرق ومسالك وهذه الطرق هي التي تُعرف في كتب علوم الحديث سمي الموضوع حديثاً من هذه الجهة. وهذا الجواب استحسنته الحافظ السخاوي

الرابعة: عوامل الوضع وأسبابه ودوافعه.

هذه مسألة مهمة: إذ أن الوضع حدث مبكراً وذلك عند قيام الفتن ووقوع الشقاق والخلاف بين المسلمين، حتى قال الإمام ابن سيرين: كنا لا نسأل عن الإسناد حتى وقعت الفتنة فقلنا: سموا لنا رجالكم. وقد ذكر أهل العلم جملة من دوافع الوضع منها:

1- الخلافات السياسية :

وذلك أن المتعصبين لأحد الفريقين يضعون أحاديث في فضائل رئيسهم أو طائفتهم. فلما تم الأمر لبني العباس وضع أحد الكذابين حديثاً وهو: (إن هذا الأمر إذا وصل إلى بني العباس لا يخرج عنهم حتى يسلموه إلى عيسى ابن مريم أو المهدي)

2- الزندقة :

وما أكثر ما وضعوه , ودافعه الحقد والكيد للإسلام وهم يلبسون في سبيل ذلك ألبسة شتى : فتارة باسم التشيع, وتارة باسم الزهد والتصوف, وتارة باسم الفلسفة والحكمة. ومما وضعوه: (ينزل ربنا عشية عرفة على جمل أورق يصافح الركبان ويعانق المشاة)

3- التعصب للجنس أو القبيلة أو البلد أو المذهب.

وهذه دوافع عدة يجمعها التعصب للأهواء والأغراض أجازنا الله منها, فأذكر مثلاً واحداً على كل دافع مما ذكر :

أ- مثال للوضع بدافع التعصب للجنس:

(إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية, وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية) ويظهر أن واضعه شعوبي فارسي حاقد على العرب قبحه الله.

ب- مثال للوضع بدافع التعصب للمذهب:

(يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس, وسيكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتي).

ج- مثال للوضع بدافع التعصب للبلد :

(الجيزة روضة من رياض الجنة, ومصر خزائن الله في أرضه).

4- الإغراب في القصص والرغبة في الوعظ والتأثير فيه:

وهذا يأتي من جهة القصص والوعاظ الجهلة الذين يحرصون على شد أنظار الخلق إليهم ليستجلبوا منهم الأموال.

روى أبو نعيم في (الحلية) عن مسدد قال : سمعت يحيى القطان يقول: كنت عند شعبة ورجل يسأله عن حديث فامتنع. فقلت: لم لا تحدثه. قال هؤلاء قصاص يزيدون في الحديث.

وهنا قصة رواها ابن الجوزي في الموضوعات تصلح مثلاً لهذا الدافع وهي:

أنه صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بمسجد الرصافة , فقام بين أيديهم قاصٌ , فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالوا: حدثنا عبد الرزاق عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان ... » واستمر يذكر فيه نحواً من عشرين ورقة , فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ويحيى ينظر إلى أحمد , فقال : أنت حدثت بهذا ؟ فقال: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة , فلما انتهى أشار له يحيى : ف جاء متوهماً نوالاً . فقال له يحيى : من حدثك بهذا ؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين , فقال يحيى : أنا يحيى وهذا أحمد , ما سمعت بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن كان ولا بد فعن غيرنا , فقال القاص : أليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما , لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين !.

فهذه القصة: وهاها الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) في ترجمة يحيى وأحمد رحمهما الله تعالى، ولكن المقصود التمثيل بها .

5- الجهل الذي يحمل على وضع الحديث للترغيب في بعض الشؤون الدينية.

وهذا يفعله الزهاد والعباد والصالحون الجهلة , رغبة منهم في الخير وأبرز مثال على ذلك الأحاديث الموضوعة في فضائل السور. قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي المشهور بنوح الجامع : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة , وليس عند

أصحاب عكرمة هذا ؟ قال: إني رأيت الناس أعرضوا, واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبةً.

6- النفاق للحكام:

وأبشع صور هذا التزلف والارتزاق التقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ومثال هذا الدافع :
ما فعله غياث بن إبراهيم إذ دخل على المهدي الخليفة وهو يلعب بالحمام , فروى له الحديث المشهور « لا سبق إلا في نصل أو حافر » وزاد فيه « أو جناح » إرضاء للمهدي , فمنحه المهدي عشرة آلاف درهم, ثم قال بعد أن ولى : أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم , وأمر بذيح الحمام.

قلت: وأصل الحديث مروى من طرق عدة ولكن الذي وضعه « أو جناح » ليستدل به المهدي على جواز لعبه بالحمام.

7- الحرص على الكسب الدنيوي وذلك لترويج بعض السلع:

وهذا يفعله جهلة الباعة ممن احترف مهنة أو صنعة معينة, أو كان بائعاً لسلعة معينة فيضع الحديث لينفق بضاعته , وما أكثر هذا الضرب , ومن أمثلته :
(من لبس نعلًا صفراء قلَّ همّه) , و(من أكل فولاً بقشرها أخرج الله منه من الداء مثلها)
ومنه: (لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً) , ومنه: (قدّس العدس على لسان سبعين نبياً ,
آخرهم عيسى عليه السلام , وغير هذا كثير مما يضحك العاقل منه لظهور وضعه وبطلانه.

الخامسة: أهم الكتب المصنفة في هذا النوع :

الكتب المصنفة في هذا النوع كثيرة وهي إما كتب تحدثت عن الوضع وخطورته وذمه وإما كتب جمعت أسماء الرواة الذين رموا بالوضع والكذب. وإما كتب جمعت الأحاديث الموضوعية وسنذكر الأقسام الثلاثة ونمثل لها ببعض الكتب :

أ (كتب تحدثت عن الوضع وخطره وبيان قبحه:

ومن هذه الكتب:

- 1- (الوضع في الحديث) للدكتور/عمر بن حسن فلاتة.
 - 2- (الوضع في الحديث وأثاره السيئة على الأمة) للدكتور/نهاد عبد الحليم عبيد
 - 3- (الوضع والوضاعون في الحديث النبوي) للدكتور/عبد الصمد بن بكر عابد
- ب (كتب جمعت أسماء الرواة الذين رموا بالوضع:
- الكتب التي ذكرت الكذابين والوضاعين كثيرة فكل كتب الرجال لا تخلو من ذكرهم
* ولكن وجودهم أكثر في كتب المجروحين والضعفاء عموماً ومن ذلك:

- 1- (المجروحين) لابن حبان.
- 2- (الضعفاء) للعقيلي.
- 3- (الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي.
- 4- (ميزان الاعتدال) للذهبي.
- 5- (لسان الميزان) لابن حجر.

* وأما الكتب التي أفردت الوضاعين بالذكر فهي قليلة ومنها.

- 1) (الكشف الحثيث عن رُمي بوضع الحديث) لبرهان الدين الحلبي.
- 2) (تنزيه الشريعة عن الأحاديث الشنيعة والموضوعة) لأبي الحسن ابن عراق الكناني
- 3) (الجليس الأمين شرح تذكرة الطالبين في بيان الموضوع وأصناف الوضاعين)

للشيخ/محمد بن علي آدم.

ج) كتب جمعت الأحاديث الموضوعة:

كل الكتب التي جمعت الأحاديث المشهورة على الأسنة فإنها تصلح للتمثيل على هذا
الضرب وقد مرّ ذكر بعضها ، ومن هذه الكتب:

- 1- (الموضوعات) لابن الجوزي (597)
- 2- (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) للسيوطي (911).
- 3- (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) لابن عراق (963).

4- (تذكرة الموضوعات) لفتني (986هـ).

5- (الموضوعات الكبرى) لملا علي القارئ (1014 هـ).

6- (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية) للشوكاني (1255هـ).

قال الناظم رحمه الله :

وقد أتت كالجواهر المكنون سميها منظومة البيقوني

-

فوق الثلاثين بأربع أتت أبياتها ثم بخير ختمت

-

ختم رحمه الله نظمه المبارك بهذين البيتين ذكر فيهما بعض الأمور وهي:

أولاً: وصف هذا النظم : وذلك بقوله عنها : (وقد أتت كالجواهر المكنون) ، فوصف هذه المنظومة بأنها مثل اللآلئ النفيسة التي قد سُترت في صدفها ووعائها وذلك لنفاستها وعزتها وغلاء ثمنها ، وهذا المسلك سلكه كثير من أهل العلم من وصف توألفهم بأوصاف جميلة ترغيباً في الاستفادة منها والنظر فيها.

ثانياً: تسميته النظم: وذلك بقوله (سميها منظومة البيقوني) ، فذكر لنا الاسم الذي ارتضاه لنظمه وهذا الاسم هو: (منظومة البيقوني) ، وهكذا اشتهر هذا النظم بهذه التسمية إلا أن نسبة الناظم هذه لا يعرف العلماء إلى أي شيء هي: هل هي إلى بلد أم إلى قرية أم إلى أب أم إلى جد. وقوله (منظومة) : النظم لغة: الشيء المجموع. اصطلاحاً: الجمع على بحر من البحور المعروفة عند العروضيين. وهو بحر الرجز ، وغالب منظومات العلماء على هذا البحر، ووزنه وأجزائه هي :

مستفعلن مستفعلن مستفعلن

مستفعلن مستفعلن مستفعلن

-

-

ثالثاً: عدد أبياتها ، وخاتمها ، وذلك بقوله عنها :

فوق الثلاثين بأربع أتت أبياتها ثم بخير ختمت

-

فذكر هنا أن عدد أبياتها (34) ، ثم بين ختامها ، بقوله عنها : (ثم بخير ختمت) ، وهذا إشارة منه إلى انتهائه منها وذكر أنها ختمت بخير، وهي كذلك إن شاء الله تعالى فإنها من عمل الخير الذي يُرجى أن يدخر أجره لناظمها وجمعنا وإياه والمسلمين في جنة عدن. وسأورد هنا نص الأبيات لمن رغب حفظها :

1. أبدأ بالحمدِ مُصَلِّياً على

مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا

2. وَذِي مِنْ أَسْمَاءِ الْحَدِيثِ عَدَّةٍ

وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهُ

3. أَوْلَاهَا (الصَّحِيحُ) وَهُوَ مَا اتَّصَلَ

إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ

4. يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ

مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

5. وَ(الْحَسَنُ) الْمَعْرُوفُ طُرُقاً وَغَدَتْ

رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

6. وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصْرٌ

فَهَوُ (الضَّعِيفُ) وَهُوَ أَقْسَاماً كَثْرٌ

7. وَمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ (الْمَرْفُوعُ)

وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ (الْمَقْطُوعُ)

8. وَ(الْمُسْنَدُ) الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ

رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِينْ

9. وَمَا بِسْمَعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلُ
إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَرِ (الْمُتَّصِلِ)
10. (مُسَلَّسٌ) قُلْ مَا عَلَيَّ وَصْفٍ أَتَى
مِثْلُ أَمَا وَاللَّهِ أَنبَأَنِي الْفَتَى
11. كَذَلِكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا
12. (عَزِيزٌ) مَرُويُّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً
(مَشْهُورٌ) مَرُويُّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً
13. (مَعْنَعُنْ) كَعَنَ سَعِيدٍ عَن كَرَمٍ
(وَمُبْهَمٌ) مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ
14. وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ (عَلَا)
وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ (نَزَلَا)
15. وَمَا أَضْفَقْتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ
قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِنَ
16. (وَمُرْسَلٌ) مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ
وَقُلْ (عَرِيبٌ) مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطُّ
17. وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ
إِسْنَادُهُ (مُنْقَطِعٌ) الْأَوْصَالِ
18. (وَالْمَعْضَلُ) السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ
وَمَا أَتَى (مُدَلَّسًا) نَوْعَانِ
19. الْأَوَّلُ الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ
يَنْقُلَ مِمَّنْ فَوْقَهُ بَعْدَ وَأَنْ
20. وَالثَّانِي لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ

أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لَا يُنْعَرَفُ

21. وَمَا يَخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا

فِر(الشَّاذُّ) وَ(الْمَقْلُوبُ) قِسْمَانِ تَلَا

22. إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بَرَاوٍ قِسْمٌ

وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمٌ

23. وَ(الْفَرْدُ) مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ

أَوْ جُمِعَ أَوْ قَصِرَ عَلَى رِوَايَةٍ

24. وَمَا بَعَلَّةٌ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا

(مُعَلَّلٌ) عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا

25. وَذُو اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ

(مُضْطَرَبٌ) عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ

26. وَ(الْمُدْرَجَاتُ) فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ

مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرِّوَاةِ اتَّصَلَتْ

27. وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِيبٍ عَنْ أَخِيهِ

(مُدَبَّجٌ) فَأَعْرِفُهُ حَقًّا وَأُنْتِخِيهِ

28. مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطَأً (مُتَّفِقٌ)

وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا (الْمُفْتَرِقُ)

29. (مُؤْتَلِفٌ) مُتَّفِقٌ الْخَطُّ فَقَطُّ

وَضِدُّهُ (مُخْتَلِفٌ) فَاخْشَ الْعَلَطُ

30. (وَالْمُنْكَرُ) الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا

تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

31. (مُتْرُوكُهُ) مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ

وَأَجْمَعُوا لَضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدٌ

32. وَالكَذِبُ الْمَخْتَلُ الْمَصْنُوعُ

عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ (المَوْضُوعُ)

33. وَقَدْ أَنْتَ كَالجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ

سَمَّيْتُهَا: مَنظُومَةُ الْبَيْقُونِي

34. فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَنْتَ

أَقْسَامُهَا ثُمَّ بِخَيْرِ خُتِمَتْ

وبعد : فهذا آخر ما تيسر لي تلخيصه من شرحي الموسع على هذا النظم المبارك ، الموسوم
بشرح نظم البيقوني عمر في مصطلح أهل الأثر

فاللهم أحسن خاتمتنا وأعنا على الاستقامة فيما بقي من آجالنا. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين وسلام على المرسلين وخص منهم بالذكر نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.